م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/412

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 04 كانون الأول، 04 December 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 412

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/412

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 412

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 04 كانون الأول، 04 December 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 412 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي اف:	Weekly Economic Report No. 412 Link to download the report in PDF format:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/412
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 412
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 04 كانون الأول، 04 December 2022

Contents

1 - ثلاثة أميركيين يتوجون بجائزة نوبل للاقتصاد..... 5
2 - البولنديون لا يستطيعون العيش مع الألمان ولا بدونهم..... 7
3 - أغلى 10 عملات في العالم، أغلى العملات في العالم 2021. 15
4 - هشاشة النمو الاقتصادي العالمي: 23
5 - الاقتصاد الأمريكي.. بين الركود التضخمي المطوّل والكساد: 27
6 - Moskwa częściowo złagodzi restrykcje związane z pandemią koronawirusa.....30
7 - Urzędy skarbowe otwarte tylko trzy dni w tygodniu.....31
8 - Fundusz Odbudowy. Morawiecki: 64 mld euro to dobry punkt wyjścia.....33
9 - Dramatyczne bezrobocie wśród młodych. Powodem pandemia 35
10 - جامعة الدول العربية والشراكات 38
11 - حول أزمة المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلية (*).. 56
12 - قطر 2022.. أغلى نهائيات كأس عالم على مر التاريخ..... 79
13 - محمد غسان القلاع، قامة اقتصادية، حديث الأربعاء الاقتصادي رقم /179/..... 86

14 - أساتذة جامعيون يرفضون مشروع تمديد سن التقاعد.. ولهم مبرراتهم 88

15 - التجارة_الداخلية: 50 شركة تصفي أعمالها خلال ثلاثة أشهر 95

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/412
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 412
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 04 كانون الأول، 04 December 2022

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - ثلاثة أميركيين يتوجون بجائزة نوبل للاقتصاد

الحرة – دبي، 10أكتوبر 2022

أين تذهب جوائز نوبل هذا العام؟

حصل حاكم الاحتياطي الفدرالي الأميركي السابق، بن برنانكي، ومواطنيه، دوغلاس دايموند، وفيليب ديبفيغ، على جائزة نوبل للاقتصاد لهذا العام..

وأعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم الراعية للجائزة، اليوم الاثنين، عن منح نوبل لهذه السنة، للاقتصاديين الأميركيين الثلاثة لـ"بحثهم في مجال البنوك والأزمات المالية."

وجاء في بيان للأكاديمية، بأن الفائزين الثلاثة "ساهموا في تحسين فهمنا لدور البنوك في الاقتصاد، لا سيما أثناء الأزمات المالية"، موضحا أت "من النتائج المهمة في بحثهم، كشف سبب أهمية تجنب انهيار البنوك."

وحسب البيان، فإن الأبحاث المصرفية الحديثة، توضح سبب وجود البنوك، وكيفية جعلها أقل عرضة للأزمات، وكيف يؤدي انهيار البنوك إلى تفاقم الأزمات المالية، وأسس هذا البحث بن برنانكي ودوغلاس دايموند وفيليب ديبفيغ في أوائل الثمانينيات. وأوضحت اللجنة بأن

تحليلاتهم: "كانت ذات أهمية عملية كبيرة في تنظيم الأسواق المالية والتعامل مع الأزمات المالية."

وأوضحت اللجنة بأن تحليلاتهم: "كانت ذات أهمية عملية كبيرة في تنظيم الأسواق المالية والتعامل مع الأزمات المالية."

وشغل بن برنانكي البالغ 68 عاما، حاكمية الاحتياطي الفدرالي، البنك المركزي الأميركي، بين عامي 2006 و2014، في فترة طبعتها خصوصا الأزمة المالية سنة 2008 وانهيار مصرف "ليمان براذرز" الأميركي.

وشملت تحليلاته الاقتصادية خصوصا مرحلة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، وهي أسوأ أزمة اقتصادية في التاريخ المعاصر. وقد أثبت خصوصا كيف أن التهافت الكبير على سحب الأموال من المصارف يشكل عاملا حاسما في إطالة أمد الأزمات وتفاقمها، أما دوغلاس دايموند وفيليب ديبفيغ فقد طورا نماذج نظرية تظهر سبب وجود المصارف وكيف أن دورها في المجتمع يجعلها عرضة للشائعات بشأن انهيار وشيك لها، حسب فرانس بريس.

وسيحصل الفائزون على الجائزة بمكافأة مالية قدرها عشرة ملايين كرونة سويدية (حوالى 920 ألف دولار)، يتم تقاسمها بين الفائزين في الفئة عينها.

وأضيفت جائزة نوبل للاقتصاد، واسمها الرسمي جائزة بنك السويد للاقتصاد تكريما لذكرى ألفريد نوبل، سنة 1969 إلى المكافآت الخمس التقليدية (الطب والفيزياء والكيمياء والآداب والسلام)، بعد أكثر من ستة

عقود على إطلاق هذه الجوائز، ما دفع بالبعض إلى وصف جائزة الاقتصاد بأنها "نوبل مزيفة."

https://www.alhurra.com/business/2022/10/10/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84

2 - البولنديون لا يستطيعون العيش مع الألمان ولا بدونهم

حزب القانون والعدالة البولندي يطالب ألمانيا بتعويضات عن الحرب العالمية الثانية بقيمة 1.3 تريليون يورو

بقلم Andreas Kluth : المصدر:بلومبرغ 17 سبتمبر 2022

ملصق يطالب بتعويضات مالية من ألمانيا عن الدمار الذي ألحقته ببولندا خلال الحرب العالمية الثانية. المصدر: غيتي إيمجز

Andreas Kluth

Columnist at Bloomberg Opinion. Previously editor-in-chief of Handelsblatt Global; 20 years at The Economist. Author of "Hannibal and Me."

أعلن الحزب الحاكم في وارسو، قبل أيام، أن بولندا ستطالب ألمانيا بتعويضات عن الحرب العالمية الثانية. وحدّدت لجنة برلمانية مبلغ التعويض بقيمة 1.3 تريليون يورو، وهو نفس المبلغ بالدولار تقريباً،

ويعادل نحو ميزانيتين أوثلاث ميزانيات سنوية للحكومة الفيدرالية الألمانية.

على قدر حرص ألمانيا بعد الحرب على التكفير عن ماضيها النازي، فإنه لا يمكن لبرلين دفع أي من هذا المبلغ ويعلم البولنديون ذلك جيداً. لكن الأمر لا يدور حول هذه النقطة حيث تُبيّن مطالبة حزب القانون والعدالة اليميني المتشدّد في بولندا الكثير من المشكلات الأخرى التي تعتري الاتحاد الأوروبي.

توقيت المطالبة ذكي للغاية في ظل صعود الشعبوية والقومية في العديد من الدول الأعضاء، وهو ما سيتضح جلياً في حملة حزب القانون والعدالة خلال انتخابات العام المقبل. ثم هناك ذلك الدور المستمر والغامض لألمانيا في الاتحاد الأوروبي، وهو التكتل الذي ربما ينبغي لألمانيا قيادته ولكنها لا تستطيع ذلك أو لن تقوم بقيادته. وهذه هي الطريقة التي تواصل بها كافة التوترات الناتجة عن ذلك إحباط الغرض من تأسيس الاتحاد الأوروبي- أي التوافق الداخلي الذي يسمح لدول التكتل بمواجهة التهديدات الخارجية بشكل مشترك مثل روسيا الأوتوقراطية.

في الحقيقة، ليس هناك فائدة من الجدال حول قيمة التعويض البالغة 1.3 تريليون، لأن القيمة الحقيقية، الناتجة عن إحصاء المعاناة الإنسانية والضرر المادي، هي أعلى من ذلك الرقم بأضعاف لا تُحصى.

ومن هنا تبدأ المشكلة كما تنظر إليها برلين- أو أي عاصمة عالمية أخرى أمرت يوماً بالفظائع أو أشرفت على فظائع ارتُكبت باسمها في مكان ما. هذه المشكلة هي: أين ومتى تتوقف بعد أن تبدأ في تعويض أحفاد بعض الضحايا؟

إغلاق ملف التعويضات

كان رد برلين الرسمي على جميع مطالب التعويضات قانونياً إلى درجة تثير التوتّر، في حين تستمر الدولة الأخرى، اليونان، في التساؤل حول تلك التعويضات.

دفعت ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية تعويضات اسمية لإسرائيل ويوغوسلافيا ودول أخرى. وعمدت ألمانيا الشرقية إلى تعويض شقيقها الشيوعي الأكبر، الاتحاد السوفيتي، الذي كان من المفترض أن يُخصِّص بدوره جزءاً من المبالغ إلى أخته الشيوعية الصغرى: بولندا.

خلال الحرب الباردة، اعتبر الألمان أنه تمّت تسوية تعويضات الحرب للشعوب الأخرى أو أنها ما زالت تنتظر الترتيبات النهائية مع الدول الحلفاء. أُغلق الملف في عام 1990 من خلال معاهدة التسوية النهائية، المعروفة باسم (أربعة زائد اثنين)، بين الألمانيتين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.

استمر الألمان منذ ذلك الحين على تأكيد إغلاق الملف، مثلما قال المستشار أولاف شولتس مرة أخرى، الأسبوع الماضي، للبولنديين. يطلق اليونانيون نكتة حول هذا الأمر بالقول إن الألمان، قبل إعادة التوحيد، قالوا إن التفاوض سابق لأوانه، ثم قالوا بعد ذلك: لقد فات الأوان.

يحب الألمان أن يشيروا إلى أن الوقوع في فخ هذا الجدل التفصيلي يمثّل تبديداً لروح التكامل الأوروبي. فمن المفترض أن يكون "مشروعاً للسلام"، خطوة مثالية للمصالحة، مثلما يتجسّد في العناق المتبادل بين ألمانيا وفرنسا، اللتين تحوّلتا إلى الصداقة بدلاً من العداء، مع التطلّع لأن تكونا عضوين في أسرة واحدة.

حالها حال الدول الأعضاء الأخرى في الستار الحديدي السابق، دخلت بولندا إلى الاتحاد الأوروبي متأخراً ولديها دوافع مختلفة للانضمام. هرعت الدولة إلى الهروب من الدوران في فلك روسيا ودخول مدار الغرب، ولكن بدلاً من مزج هويتها في هوية أوروبية جديدة، أرادت أيضا أن تلحق بمشروعها الخاص لبناء الأمة، بعد قرون تعرّضت خلالها إلى التقسيم والنقل والغزو والتمزيق على أيدي أناس تحدثوا إما الألمانية أو الروسية وأحياناً اللغتين معاً، مثلما حدث في عام 1939.

هيمنة ألمانيا

في نفس الوقت، ظل الاتحاد الأوروبي بأكمله يناقش لسنوات طويلة النسخة الأخيرة من "المسألة الألمانية" القديمة. وهي المشكلة المتكررة في أن ألمانيا التي تستقر في وسط أوروبا، إما أنها أضعف كثيراً (كما في القرن السابع عشر أو أوائل القرن التاسع عشر) أو أقوى مما ينبغي (كما في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) لأن يتحقق التوازن في نظام دول القارة. قد تكون نسخة اليوم من مشكلة ألمانيا أنها أصغر من أن تقود التكتل ولكنها أكبر من أن تتبعه.

تأسّس الاتحاد الأوروبي، والذي بُنيت مؤسساته التأسيسية وسط غبار الحرب العدوانية الألمانية، لمنع أي دولة عضو، لا سيما ألمانيا، من الهيمنة على الآخرين مرة أخرى. في نفس الوقت، تعاني الكتلة، التي تضم 27 دولة عضواً، وأكثر على قائمة الانتظار، من الانقسام والاختلال إلى الدرجة التي تحتاج فيها إلى قيادة، ويتضح هنا ترشيح إسناد ذلك الدور إلى الدولة الأكبر.

أدّت هذه المسألة المحيِّرة إلى نقاش طويل حول الهيمنة في ألمانيا، حيث يرفض معظم الألمان، الذين ما زالوا يعانون من صدمة الماضي النازي، دور القائد، وهي الكلمة التي تُترجم إلى كلمة (فوهرر) الشائكة بالألمانية. غالباً ما يقتبس المعارضون جملة الكاتب توماس مان التي يقول فيها إنه كان يهاب "أوروبا الألمانية" ويتوق إلى "ألمانيا الأوروبية". مع ذلك أدرك الألمان أن الاتحاد الأوروبي يعمل فقط عندما تتصدر ألمانيا المبادرة، واتضح ذلك لهم في أزمات عملة اليورو واللاجئين وغيرها.

الأوروبيون الآخرون ممزّقون كليّة أيضاً. أثينا أو مدريد تكره تلقّي الدروس حول كيفية توفير الأموال من ألمانيا، بينما تكره وارسو أو بودابست محاضرات ألمانيا حول كيفية الحفاظ على سيادة القانون، وتمقت باريس أو روما دروسها حول كل شيء. غالباً ما يبدو الألمان بالمزيج الأسوأ، المتمثّل في افتقار روح الدعابة والنفاق، بالنسبة إلى بروكسل. في عام 2005، كانت ألمانيا نفسها من أوائل الدول، إلى جانب فرنسا، التي انتهكت القواعد المالية التي يتفاخر بها الاتحاد الأوروبي، وصاغها الألمان في الأصل.

إلا أن معظم الأوروبيين يدركون كذلك الحاجة إلى المصالحة مع ألمانيا والانضمام ضمنياً إلى قيادتها. في عام 2011، قال رادوسلاف سيكورسكي ساخراً، عندما كان الدبلوماسي الأبرز في وارسو: "من المحتمل أن يقول التاريخ أنني سأكون أول وزير خارجية بولندي ولكنني أقول هنا إنني لا أخشى القوة الألمانية بقدر ما أخشى أن يتوقف نشاط ألمانيا،" مضيفاً أن بولندا ستدعمها، شريطة "إشراكنا في صنع القرار."

يبدو أن الأمور تدهورت منذ ملاحظة سيكورسكي. في عام 2015، اتّبعت بولندا مثال المجر والقوميين الشعبويين المنتخبين الذين تولوا السلطة منذ ذلك الوقت، و أضر حزب القانون والعدالة تدريجياً باستقلال القضاء وحريات الصحافة وحقوق المواطنين المثليين، تزامناً مع صراخها العالي ضد أعداء بروكسل وبولندا التاريخيين، أي الألمان هنا والروس هناك.

صوّرت حملات حزب القانون والعدالة السابقة المهاجرين المسلمين والمثليين والمتحوّلين والتكنوقراطيين في بروكسل وغيرهم على أنهم الوحوش المزعومون القادمون لإفساد الأخلاق البولندية الكاثوليكية الأصيلة. كما طرح حزب القانون والعدالة مسألة الألماني القبيح مرة أخرى من أجل الفوز في انتخابات العام المقبل.

يتحدث زعيم الحزب ياروسلاف كاتشينسكي عن "الخطط الألمانية الروسية لحكم أوروبا" وعن تحوّل الاتحاد الأوروبي إلى "الرايخ الألماني الرابع". يشوّه الحزب معارضيه ويتهمهم بأنهم يريدون أن يجعلوا من بولندا "تابعاً لألمانيا". ومثلما أطلق سيكورسكي تصريحاته الساخرة عام 2011، قال وزير الخارجية البولندي الحالي، زبيغنيو راو، مؤخراً إن "الاتحاد الأوروبي لا يحتاج إلى القيادة الألمانية، بل إلى ضبط النفس الألماني."

على الجانب الآخر، أعاد ضيق أفق الألمان إلى الأذهان صورتهم النمطية عندما تجاهلوا نداء سيكورسكي ولم يدرجوا البولنديين و شعوب دول البلطيق أو غيرهم في صناعة القرار.

نورد ستريم 2

كان خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2"، الذي يمر تحت بحر البلطيق من روسيا إلى ألمانيا، أسوأ مثال على إهمالهم، وهو الخط الذي تم بناؤه بعد الهجمات الروسية الأولى على أوكرانيا في عام 2014. يعمل هذا الرابط بجوار خط أنابيب غاز "نورد ستريم 1" مباشرة وكان من المفترض أن يوفر مواد هيدروكربونية روسية رخيصة لمساعدة ألمانيا في انتقال الطاقة. اقتنع الألمان كذلك بأن من شأن القيام بالمزيد من الأعمال التجارية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن يجعله وديعاً.

على عكس ذلك، أدرك البولنديون والأوروبيون الشرقيون الآخرون، ومنهم الأوكرانيون، أن خطوط أنابيب "نورد ستريم" هي عبارة عن مخططات جيوسياسية وضعها بوتين لتهميش الروابط التي تمر عبر بلدانهم حتى يتمكن من ابتزازهم أو تجويعهم متى شاء. الأسوأ من ذلك هو أن المشروع بأكمله بدا وكأنه صفقة روسية ألمانية منفصلة، تعيد إلى أذهانهم الصفقات التاريخية التي أرعبتهم.

عندما قام بوتين باستخدام صادرات الطاقة الروسية سلاحاً هذا العام، اكتشف العالم صواب حجة البولنديين وخطأ حجة الألمان. لم أعلم بأي سياسي ألماني اعتذر صراحة لوارسو أو ريغا أو تالين أو فيلنيوس أو كييف عن خطوط الأنابيب أو حتى عن كل التدليل من جانب الكرملين الذي صاحب تنفيذ هذه الأعمال.

هذه العواصم الشرقية، التي كانت يوماً (أرض الدماء) بين هتلر وستالين، مثلما أسماها المؤرخ تيموثي سنايدر، تقف حالياً في خط المواجهة ضد هجوم بوتين على أوكرانيا وعلى اللياقة. تقود العواصم

الأربعة داخل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي التحالف الغربي الذي يكشف أكاذيب بوتين ويصوغ شجاعة المقاومة.

تراجعت برلين، على الجانب الآخر، خلف شركائها الشرقيين في الاتحاد الأوروبي، وجاء حلها متأخراً وبدا متذبذباً غالباً. تبدو قيادة ألمانيا كدولة أو شولتس كمستشار مختلفة.

هناك مأساتان في هذه القصة حيث تتعلق الأولى بكاتشينسكي وحزب القانون والعدالة وأمثالهم من الشعبويين في الدول الأخرى الذين يلعبون بالنار. هم يشوّهون مُثل المصالحة الأوروبية ويدمرون أحلام قوة الوحدة. يتعين عليهم الالتزام بالسلاح مع جميع أصدقائهم الأوروبيين لهزيمة بوتين بدلاً من المطالبة بتعويضات عمّا فعله هتلر في الحرب العالمية الثانية أو إبداء الاستياء.

المأساة الثانية تتعلق بالألمان الذين لم يُظهروا درجة أعلى من الحكمة. ربما يتقلّب توماس مان في قبره الآن، فأوروبا ليست ألمانية ولا أحد يريد ذلك، ولا تبدو ألمانيا حالياً أقرب إلى كونها أوروبية حقاً.

لن تصبح ألمانيا مرة أخرى التهديد الذي شكّلته يوماً لأوروبا حيث تقوم روسيا اليوم بهذا الدور الذي لا يُعتبر إنجازاً في الحقيقة. لن يغفر للبولنديين فقط، بل لجميع الأوروبيين، شعورهم بأنهم لا يستطيعون العيش مع الألمان، وإنما شعورهم بأنهم لا يستطيعون العيش بدونهم أيضاً.

https://www.asharqbusiness.com/article/41754

3 - قائمه بأغلى 10 عملات في العالم، أغلى العملات في العالم 2021

قمنا بجمع قائمه بأغلى 10 عملات في العالم (بتاريخ 23 اكتوبر 2019).

حسب رأيك! ما هي أغلى عملة في العالم في هذا الوقت؟

يعتقد الجميع أن الجنيه الاسترليني البريطاني هو الأغلى عالميا. ومع هذا الاعتقاد الخاطئ، كما سيتضح لكم الآن.

المرتبة الأولى – الدينار الكويتي (الدينار الكويتي = 3.29 دولار أمريكي)

كود الدينار الكويتي: KWD

الدينار الكويتي = 3.29 دولار أمريكي

يعتبر الدينار الكويتي أغلى عملة في العالم بالمقارنة مع سعر الدولار الامريكي

تعتبر الكويت دولة صغيرة بحجمها ولكن عظيمة بثرواتها واقتصادها وهذا يفسر ارتفاع عملتها اذ تلعب صادرات النفط الكبيرة للكويت دور كبير في جعل عملتها الاغلى في العالم.

المرتبة الثانية – الدينار البحريني (الدينار البحريني = 2.65 دولار أمريكي)

كود الدينار البحريني: BHD :

الدينار البحريني = 2.65 دولار أمريكي

يعتبر الدينار البحريني ثاني أغلى عملة في العالم.

تقع البحرين على الخليج العربي ويبلغ عدد سكانها أكثر من مليون شخص. ويعد تصدير الذهب الأسود أكبر مصدر لدخل البحرين.

من المثير للاهتمام أن الدينار البحريني مرتبط بسعر الدولار الأمريكي، ولهذا السبب بقي سعره مستقرا مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 2005.

المرتبة الثالثة – الريال العماني (الريال العماني = 2.6 دولار أمريكي)

كود الريال العماني: OMR

الريال العماني = 2.6 دولار أمريكي

عمان بلد عربي خليجي تتميز بموقع استراتيجي جعلها تتمتع باقتصاد متطور وحياة ذات جودة عالية.

سعر صرف الريال العماني هو أيضًا مرتبط بالدولار الأمريكي.

من الجدير بالملاحظة أن القوة الشرائية لهذه العملة مرتفعة لدرجة أن الحكومة اضطرت إلى إصدار أوراق نقدية 4/1 و2/1 ريال.

المرتبة الرابعة – الدينار الأردني (الدينار الأردني = 1.41 دولار أمريكي)

الدينار الأردني = 1.41 دولار أمريكي

من الصعب شرح القيمة العالية للدينار الأردني. هذا البلد ليس متطورًا اقتصاديًا ويفتقر إلى الموارد الأساسية، مثل النفط.

ومع ذلك، فإن الدينار الأردني الواحد يساوي 1.41 دولارًا أمريكيًا، مما يجعله واحدًا من أغلى 10 عملات في العالم.

المرتبة الخامسة – الجنيه الاسترليني البريطاني (الجنيه البريطاني = 1.26 دولار أمريكي)

كود الجنيه الاسترليني البريطاني: GBP

الجنيه البريطاني = 1.26 دولار أمريكي

يعتقد معظم الناس أن الجنيه البريطاني هو أغلى عملة في العالم عملة لكن في الحقيقة يقع الجنيه الاسترليني في المرتبة الخامسة.

تقوم معظم المستعمرات البريطانية بإصدار الأوراق النقدية الخاصة بها، والتي تختلف شكليا عن الأوراق النقدية الصادرة عن بنك إنجلترا، لكنها تُقدر تقريبا بنفس القيمة

هنالك العديد من الدول الأخرى في بريطانيا مثل: اسكتلندا، ايرلندا الشمالية، مانكس، جيرزي، جيرنزي، جبل طارق باوندز، بالإضافة إلى جزر سانت إيلينا باوند وجزر فوكلاند.

ومما يثير السخرية أن البريطانيين الأصليين لا يرغبون دائمًا في قبول الجنيهات الأخرى كوسيلة للدفع لديهم.

المرتبة السادسة – الدولار لجزر الكايمان (دولار جزر الكايمان = 1.20 دولار أمريكي)

كود دولار جزر الكايمان: KYD

دولار جزر الكايمان = 1.20 دولار أمريكي

جزر الكايمان هي واحدة من أفضل الملاذات الضريبية في العالم. قدمت هذه الدولة تراخيص لمئات البنوك وشركات التأمين والاقتصاد في العالم.

وبسبب اعتبارها ملاذا ضريبيا جيدا للشركات العالمية ورجال الأعمال أصبحت قيمة الدولار في هذه الدولة حوالي 1.22 دولار أمريكي.

المرتبة السابعة – اليورو الاوروبي (اليورو الاوروبي = 1.14 دولار أمريكي)

كود اليورو الأوروبي: EUR

اليورو الاوروبي = 1.14 دولار أمريكي

عزز اليورو الاوروبي نفسه على مدى السنوات القليلة الماضية. مما جعله يتصدر قائمة أغلى العملات في العالم، ويفسر ارتفاع قيمة اليورو الأوروبي بسبب ان اليورو هو العملة الرسمية في جميع دول الاتحاد الاوروبي المتقدمة اقتصاديًا.

أضف الى ذلك أن اليورو هو العملة الاحتياطية العالمية الثانية التي تغطي 22.2 ٪ من جميع مدخرات العالم (الدولار الأمريكي لديه 62.3 ٪).

المرتبة الثامنة – الفرنك السويسري (الفرنك السويسري = 1.04 دولار أمريكي)

كود الفرنك السويسري: CHF

الفرنك السويسري = 1.04 دولار أمريكي

تعتبر سويسرا من أغنى الدول في العالم، وتعتبر ايضا واحدة من أكثر الدول ثباتًا. كان نظامها المصرفي معروفًا منذ فترة طويلة بـ "البنك السري."

الى جانب ذلك، سلعها ذات التقنية العالية معروفة جيدا في جميع أنحاء العالم.

المرتبة التاسعة – الدولار الأمريكي

بفضل القيادة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، حققت عملتها لقبًا "عملة الاحتياط العالمي". بمعنى آخر، يمكنك إجراء مدفوعات بالدولار في اي بلد في العالم.

المرتبة العاشرة – الدولار الكندي (الدولار الكندي = 0.75 دولار أمريكي)

كود الدولار الكندي: CAD

الدولار الكندي = 0.75 دولار أمريكي

الدولار الكندي هو خامس أكبر عملة عالمية احتياطية. ويطلق على الدولار الكندي اسم" لوني "تكريماً للطائر الذي يصور على العملة الكندية.

عملات أخرى خارج الترتيب

نظراً للوضع الاقتصادي والسياسي المتغير في العالم، فانه يصعب على بعض العملات البقاء في ترتيب أغلى 10 عملات في العالم، لذلك توجد قائمة من العملات التي تركت قائمة المراكز العشرة الأولى في فترات سابقة.

1 - الدولار الاسترالي

كود الدولار الأسترالي: AUD

الدولار الاسترالي = 0.73 دولار أمريكي

من المثير للاهتمام في الدولار الاسترالي الورقي الجديد والموضح في الصورة أعلاه، سيكون له ميزة اللمس (طريقة برايل) لمساعدة الكفيفين على معرفة قيمة الورقة النقدية.

2 - الدينار الليبي

كود الدينار الليبي: LYD

الدينار الليبي = 0.72 دولار أمريكي

من المثير للاهتمام ان معظم الناس يعتقدون ان الدينار الليبي يعادل 100 درهم ولكن في الحقيقة هو يعادل 1000 درهم ليبي.

3 - المانات الاذربيجاني

كود المانات الاذربيجاني: AZN

المانات الاذربيجاني = 0.59 دولار أمريكي

كانت المفاجأة الصادمة هنا أن نرى مانات أذربيجان في هذه القائمة. ولكن اقتصاد هذا البلد قوي بشكل كبير، ومعدل البطالة في اذربيجان منخفض.

https://currencyshp.com/ar/%d8%a7%d8%ba%d9%84%d9%89-%d8%b9%d9%85%d9%84%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85-2019/

4 - هشاشة النمو الاقتصادي العالمي:

ما كاد العالم يخرج من أزمة كورونا ويتعامل مع آثارها حتى بدأت حرب أوكرانيا ونتائجها تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي. وكانت تطلعات النمو الاقتصادي العالمي متفائلة مع انتشار حملات التطعيم ضد كورونا العام الماضي. وارتفعت آمال المختصين بتعاف قوي خلال العام

الماضي واستمرار النمو الاقتصادي الجيد هذا العام. وبعد نشوب الحرب الأوكرانية وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية والمعادن وتراجع إمدادات عديد من المدخلات المهمة كالشرائح الإلكترونية والأسمدة، بدأت التطلعات الاقتصادية تميل إلى التشاؤم، وغدا البعض يتخوف من تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات هشة وزيادة معدلات التضخم. وخفضت معظم التطلعات الاقتصادية توقعاتها السابقة للنمو الاقتصادي العالمي إلى مستويات منخفضة. وقد حذر البنك الدولي أخيرا من ارتفاع مخاطر الركود التضخمي أو الركود المصحوب بالتضخم.

توقع البنك الدولي في بداية العام الحالي أن يصل معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 4.1 في المائة 2022، ولكنه عاد أخيرا وخفض توقعاته إلى 2.9 في المائة. ويقل هذا المعدل كثيرا عن نظيره العام الماضي البالغ 5.7 في المائة. وستكون معدلات النمو في الدول المتقدمة أقل من هذا المعدل بقليل، أما الدول النامية بشكل إجمالي فستسجل معدلا أعلى بقليل. ولا يقتصر تراجع تطلعات نمو النشاط الاقتصادي العالمي على هذا العام بل يمتد للعامين القادمين، اللذين سيسجلان معدلات نمو قريبة من المعدل الحالي. ويأتي تراجع التطلعات بشكل طبيعي نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها أزمة كورونا والحرب الأوكرانية، التي عطلت نسبا لا يستهان بها من الأنشطة الاقتصادية وتدفقات الاستثمار والتجارة العالمية.

ستتراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، ولكن ستظهر بشكل أقوى في بعضها. ومن المتوقع أن تعاني دول عديدة ركودا

اقتصاديا وانخفاضا ملموسا في معدلات النمو الاقتصادي. وترجح بعض المصادر انخفاض معدلات الناتج المحلي للفرد في الدول النامية بخمس نقاط مئوية مقارنة بنظيراتها قبل الجائحة.

وسيولد هذا الانخفاض كثيرا من الآثار السلبية على معيشة السكان، ما سيرفع مخاطر القلاقل السياسية وعدم الاستقرار في عدد من البلدان. وما يحدث في دولة مثل سريلانكا مثال على آثار التراجع الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الغذاء. وستعاني عديد من البلدان منخفضة الدخل من معضلات حقيقية في توفير قدر كاف من الغذاء لسكانها، وذلك لتراجع قدراتها في دفع تكاليف الاستيراد العالية.

تواجه بعض الدول المتقدمة، خصوصا الأوروبية مخاطر مرتفعة بانقطاع جزئي لإمدادات الطاقة، ما يهدد نموها الاقتصادي. وترتفع مخاطر الركود مع ارتفاع نسب الاعتماد على صادرات الطاقة الروسية، ويأتي الاقتصاد الألماني وهو أقوى اقتصاد أوروبي في مقدمة الدول التي قد تدخل في ركود اقتصادي. ونظرا لأهمية القارة الأوروبية للتجارة العالمية والاستثمار، فإن الدول المرتبطة بها والقريبة منها ستتأثر أيضا بتراجع النشاط الاقتصادي الأوروبي. وهذا يفسر إلى حد كبير جزءا من تراجع معدلات اليورو إلى مستويات قريبة وربما أقل من الدولار في الأشهر المقبلة. ستسجل أعلى معدلات التراجع الاقتصادي في أوكرانيا وسينكمش الاقتصاد الروسي، بسبب العقوبات الاقتصادية، والذي سيؤثر بدوره في معدلات النمو الاقتصادي في دول آسيا الوسطى.

تجبر معدلات التضخم المرتفعة الدول على اتخاذ سياسات نقدية ومالية متشددة، ما يخفض قدراتها على تحفيز النشاط الاقتصادي. ويبدو

أن هناك تشابها كبيرا بين التضخم الحاصل هذه الأيام وتضخم سبعينيات القرن الماضي. ويأتي جزء كبير من التضخم الحالي، بسبب صدمة العرض الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود والغذاء وبعض المدخلات الأساسية ومعضلات شبكات التوريد. وقد حدث تضخم السبعينيات بشكل أساسي نتيجة لصدمة العرض، واستمر عدة أعوام وتم كبحه برفع معدلات الفائدة وفرملة الاقتصادات العالمية الكبرى. وستعود المصارف المركزية – الأكثر خبرة ومهارة واستقلالا من السابق – إلى تشديد السياسات النقدية مجددا للتصدي لمعضلة التضخم.

بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي وعدد من المصارف المركزية الكبرى برفع معدلات الفائدة وخفض السيولة، وستتواصل هذه السياسات حتى تبدأ مؤشرات التضخم بالتراجع. ومن المرجح ألا تنجح هذه السياسات في خفض معدلات التضخم حتى تدخل اقتصادات كبرى في ركود، ما سيقود إلى آثار سلبية ملموسة على التجارة والاستثمار العالمي. وعموما فإن ارتفاع معدلات التضخم الأساسي فوق مستويات 4 في المائة سيقود إلى سياسات تشدد مالي ونقدي تؤدي بالتالي إلى الدخول في ركود اقتصادي. وكلما ارتفعت معدلات التضخم ارتفعت مخاطر الدخول في ركود اقتصادي في وقت لاحق.

نظرا لمستويات الديون الوطنية المرتفعة، فإن أي رفع لمعدلات الفائدة سيدفع تكاليف خدمة الديون في الدول المتقدمة إلى مستويات غير مسبوقة ويحد بالتالي من قدراتها على التوسع المالي والتعامل مع الركود الاقتصادي. من جهة أخرى سيتراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية، كما ستواجه الدول النامية مرتفعة المديونية الأجنبية

من مخاطر مالية جمة وتجد صعوبات بالغة في تسديد التزاماتها. أما ارتفاع أسعار الطاقة فسيصب في مصلحة منطقة الخليج ومن بينها المملكة، وستفوق منافع ارتفاع أسعار الطاقة تكاليف ارتفاع أسعار المواد الأولية والأغذية والواردات بشكل عام. لهذا من المرجح أن تكون المنطقة – إن شاء الله – من الأماكن القليلة الأقل تأثرا بتراجع الأوضاع الاقتصادية العالمية.

[1] - سعود بن هاشم جليدان، (العربية)-2022/07/18، تمت المشاهدة 2022/08/08، https://uabonline.org/ar/%d9%87%d8%b4%d8%a7%d8%b4%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%85%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a/

5 - الاقتصاد الأمريكي.. بين الركود التضخمي المطوّل والكساد:

د. جمال عبد الرحمن العقاد، (العربية)-2022/07/08

لم تنكر وزيرة الخزينة الأمريكية احتمالية دخول الاقتصاد الأمريكي حالة الركود نتيجة اللجوء للسياسة النقدية في علاج التضخم، ومعها رئيس الاحتياطي الفيدرالي، بالرغم من أن الرئيس الأمريكي أشار بأنه لا يعتقد بحتميته، إلا أن هناك من المستثمرين والاقتصاديين يبالغ في توقعاته ويمضي لأبعد من ذلك والحديث عن حالة كساد، بسبب التخوف أصلا من أن الاحتياطي الفيدرالي ينوي القيام بعكس كامل تداعيات التيسير الكمي الذي حصل ولن يقف إلا بعد الانتهاء منه.

القلق من الكساد كالذي حصل في ثلاثينيات القرن الماضي جدلية متكررة ومبالغ فيها اعتمادا على قوة وضخامة وظروف الاقتصاد الأمريكي، فقد حصل مرة واحدة في أوائل القرن الماضي – وهي الحالة الوحيدة في تاريخ الولايات المتحدة – وأثير الكلام عن احتمالية حدوثه أثناء ركود عام 2000 عندما تهاوت شركات التقنية، وأيضا في 2008 مع انهيار سوق الدين، بل وأثناء جائحة كوفيد-19 في 2020، والتي بالفعل هوت بأرقام الناتج المحلي الأمريكي سريعا، ولكن بدت الأمور متماسكة فيما بعد ومن ثم تحركت مع التيسير الكمي.

أما الركود في الاقتصاد الأمريكي فتوقعه أقوى من ذي قبل هذه الأيام، بسبب المعطيات الداخلية وتأخر عملية علاج التضخم، والظروف الجيوسياسية الحرجة ووضع اقتصادي أوروبي على حافة هاوية وضعف النمو في اقتصادات عالمية عديدة، ولكن تستمر المبالغة في التوقعات مثل أن الركود ربما قد تخطى مرحلة أن يكون ضحلا أو معتدلا، وسيكون تضخميا بآثار مؤلمة ومتسارعة وطويلة على شرائح المجتمع الأمريكي الضعيفة وقطاعات الأعمال وعلى رأس القائمة المنظومة المالية والاستثمارية. لكن هناك ما يلتمس العذر لهم في تخوفهم المتعاظم خاصة على أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة بعد أن ظهرت نتائج آخر يوم من النصف الأول للعام بجملة من الخسائر بلغت حوالي 15% لمؤشر "داو جونز"، و20% لمؤشر "ستاندرد اند بورز"، و30% لمؤشر "ناسداك"، ومتوقع هبوط إضافي.

وهناك أيضا تخوف من ضعف معمّق للطلب على السلع بسبب وسع مساحة العنصر الشاب الذي لا يمتلك النقد الاستهلاكي، وشيخوخة

شريحة عريضة في المجتمع الأمريكي بمحدودية احتياجاتها على الأساسيات الحياتية فقط، كما أن التطور المذهل في التكنولوجيا المساهم في رفع كفاءة التشغيل التجاري والصناعي – الذي من المفترض أن يدعم خفض أسعار السلع – يعتبر عاملا في زيادة نسبة البطالة بسبب استبدال القوى البشرية بالآلة الذكية.

ويظل الخوف من أن السياسة النقدية (رفع معدل الفائدة) ربما غير كافية كوسيلة العلاج الوحيدة للتضخم الحالي، لوجود إشارات تدل على أن النقص الحاصل في المعروض بسبب عجز في الإنتاج هو نتيجة مشاكل عميقة في سلاسل الإمداد في المقام الأول.

مهارة الاحتياطي الفيدرالي في إدارة المشهد هي من ستدحض الجدليات والتخوف القائم حاليا من الدخول في الركود التضخمي المطوّل، ولكن هذا يتطلب ظهور أرقام هبوط معتبرة لمنحنى التضخم وبتأثيرات مقبولة على معدلات النمو والبطالة قبل نهاية هذا العام 2022، وإلا ستكون الولايات المتحدة على موعد مع ركود تضخمي تتباطأ فيه معدلات النمو المصحوبة بتصاعد التضخم أو البقاء في مستويات مرتفعة ابتداءً من عام 2023، مما سيتسبب في إحداث تحديات صعبة للاقتصاد الأمريكي والعالمي.

د. جمال عبد الرحمن العقاد، (العربية)-2022/07/08، تمت المشاهدة 2022/08/08،
https://uabonline.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d9%8a-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%83%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b6%d8%ae%d9%85%d9%8a/

ثانياً ـ الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

6 - Moskwa częściowo złagodzi restrykcje związane z pandemią koronawirusa

adm27.05.2020

Mer Moskwy Siergiej Sobianin zapowiedział, że od 1 czerwca jej mieszkańcy będą mogli wychodzić na spacery. Aby zapobiec gromadzeniu się ludzi funkcjonować będzie jednak grafik. Pracę wznowią także między innymi sklepy niespożywcze oraz niektóre zakłady usługowe.

Mieszkańcy Moskwy od 1 czerwca będą mogli spacerować "w trybie próbnym" i według grafiku, czyli o różnych porach dnia.

Pracę wznowią też zakłady usługowe, w których kontakt z klientem nie jest zbyt długi. Dotyczy to między innymi pralni czy zakładów rzemieślniczych. Funkcjonować zaczną również sklepy przemysłowe.

Mer Moskwy zapowiedział, że swoją działalność wznowią niebawem również siłownie oraz pływalnie. Osoby, które będą chciały z nich skorzystać, zobowiązane będą do skorzystania z systemu zapisów. Z wprowadzonych zasad wynika też, że zajęcia sportowe w grupach mogą się odbywać pod warunkiem, że na jednego uczestnika przypadać będzie pięć metrów kwadratowych.

To pierwsze poważne osłabienie ograniczeń związanych z koronawirusem w Moskwie. Samoizolacja i restrykcje obowiązują w stolicy Rosji od końca marca. Od 12 maja obowiązuje tam także nakaz zasłaniania twarzy oraz noszenia rękawiczek ochronnych w miejscach publicznych. Nadal nie będą działać kawiarnie oraz restauracje.

Podczas spotkania z prezydentem Rosji Władimirem Putinem Sobianin zaznaczył, że w ciągu minionych dwóch tygodni w Moskwie spadła liczba zakażeń koronawirusem oraz odsetek zakażonych, którzy wymagają hospitalizacji.

Od 2 marca do 27 maja w Moskwie potwierdzono 171 433 przypadków koronawirusa. Z powodu COVID-19 w stolicy Rosji zmarły 2 183 osoby.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Koronawirus-SARS-CoV-2/200529361-Moskwa-czesciowo-zlagodzi-restrykcje-zwiazane-z-pandemia-koronawirusa.html

7 - Urzędy skarbowe otwarte tylko trzy dni w tygodniu

Dorota Gajos-Kaniewska 27.05.2020

Od 1 czerwca urzędy skarbowe będą otwarte tylko trzy dni w tygodniu. Krajowa Administracja Skarbowa zachęca do korzystania z elektronicznych form rozliczeń i zdalnego kontaktu z jednostkami.

Od 1 czerwca podatnicy będą obsługiwani w urzędach skarbowych trzy dni w tygodniu:

- w poniedziałek od 12:00 do 18:00

- w środę od 9:00 do 15:00

- w piątek od 9:00 do 13:00.

Nie dotyczy to województwa śląskiego. Tam, z uwagi na sytuację epidemiczną, urzędy w regionie obsługują podatników przez dwa dni w tygodniu: w środę od 9:00 do 15:00 oraz w piątek od 9:00 do 13:00.

- Zachęcamy do korzystania z elektronicznych form rozliczeń i zdalnego kontaktu z jednostkami Krajowej Administracji Skarbowej - czytamy w komunikacie KAS.

Skarbówka przekonuje, że usługi e-Deklaracje i Twój e-PIT, dostępne na stronie podatki.gov.pl, pozwalają na sprawne rozliczanie podatków bez wizyty w urzędzie skarbowym.

Natomiast w serwisie biznes.gov.pl znajdują się opisy elektronicznych usług świadczonych przez urzędy skarbowe, między innymi informacje o tym w jaki sposób, elektronicznie, można złożyć wniosek i uzyskać zaświadczenie o niezaleganiu w podatkach oraz należnościach celnych lub stwierdzające stan zaległości.

KAS informuje, że udziela też informacji podatkowych i celnych przez telefon (22 330 03 30 - z telefonów komórkowych, 801 055 055 - z telefonów stacjonarnych, +48 22 330 03 30 - z zagranicy) oraz poprzez formularz dostępny na Portalu Podatkowym. Od poniedziałku do piątku w godzinach od 8:00 do 16:00 można rozmawiać na czacie z konsultantem KIS. Rozmowa odbywa się z wykorzystaniem specjalnego

formularza na Portalu Podatkowym w zakładce Skontaktuj się z nami – chat z konsultantem.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl

https://www.rp.pl/Postepowanie-podatkowe/305279935-Urzedy-skarbowe-otwarte-tylko-trzy-dni-w-tygodniu.html

8 - Fundusz Odbudowy. Morawiecki: 64 mld euro to dobry punkt wyjścia

ula 27.05.2020

Komisja Europejska przyznała Polsce niemal 64 mld euro z nowego unijnego Funduszu Odbudowy Gospodarki, tworzonego w ramach przeciwdziałania kryzysowi spowodowanemu pandemią koronawirusa.

"To dobry punkt wyjścia" – powiedział premier Mateusz Morawiecki na konferencji prasowej. Więcej od nas dostaną tylko Włochy i Hiszpania, które bardziej ucierpiały z powodu koronawirusa.

Komisja Europejska przedstawiła swoją propozycję siedmioletniego budżetu Unii Europejskiej. Ma on wynosić 1,1 biliona euro, dodatkowo państwa członkowskie otrzymają 750 mld euro w pożyczkach i grantach na odbudowę gospodarki po kryzysie związanym z pandemią COVID-19.

Warszawa otrzymać ma 63,8 mld euro, z czego ponad 37 mld euro stanowiłyby bezzwrotne dotacje, a resztę funduszy nasz kraj otrzymałby w formie pożyczek. Polska nie będzie więc do nowego unijnego funduszu dopłacać.

- Widzimy, że nasze postulaty przebiły się do partnerów w Europie Zachodniej; to dowód, że głos Polski w Europie jest słyszany, uwzględniany i doceniany - powiedział premier na konferencji po ogłoszeniu propozycji unijnego budżetu.

- Budżet ambitnej Europy, to takie nasze hasło podczas wielu dyskusji, wielu negocjacji, wielu spotkań Rady Europejskiej ostatnich trzech miesięcy - podkreślił Mateusz Morawiecki i podziękował prezydentowi Andrzejowi Dudzie za "dyskusje z przywódcami europejskimi. To nasze wspólne dzieło i negocjacje doprowadziły do tego, że te propozycje KE możemy traktować jaki dobry punkt startu do tej końcówki naszej ścieżki negocjacyjnej". Nowa propozycja budżetowa Komisji Europejskiej zakłada, że Polska otrzyma ok. 2 mld euro więcej na rolnictwo w porównaniu do poprzedniego projektu - podkreśla komisarz ds. rolnictwa Janusz Wojciechowski.

- Z całą pewnością propozycja UE to jest dobry grunt pod negocjacje, które powinny teraz przyspieszyć. Polska z pewnością skorzysta z tych środków. Biorąc pod uwagę kształt funduszu odbudowy, Polska będzie jednym z jego beneficjentów - powiedział na konferencji Konrad Szymański, minister do spraw Unii Europejskiej

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: rp.pl
https://www.rp.pl/Budzet-i-Podatki/305279911-Fundusz-Odbudowy-Morawiecki-64-mld-euro-to-dobry-punkt-wyjscia.html

9 - Dramatyczne bezrobocie wśród młodych. Powodem pandemia

adm 27.05.2020

Kryzys związany z koronawirusem sprawił, że pracować przestała jedna szósta młodych ludzi na świecie. Międzynarodowa Organizacja Pracy (MOP) ostrzega przed długoterminowymi problemami spowodowanymi pandemią.

Międzynarodowa Organizacja Pracy (MOP), agencja afiliowana ONZ zajmująca się problemami pracowniczymi, przeprowadziła badania dotyczące negatywnych skutków, jakie może przynieść kryzys związany z epidemią koronawirusa. Wynika z nich, że szanse młodych ludzi na wejście na rynek pracy znacznie się zmniejszą.

Około 10 proc. studentów jest zdania, że w panujących obecnie warunkach, nie będzie w stanie ukończyć edukacji. Połowa badanych uważa natomiast, że zostanie to prostu opóźnione. - Jesteśmy bardzo zaniepokojeni dobrobytem młodych ludzi - powiedział dyrektor generalny MOP Guy Ryder. Ostrzegł także, że „pokolenie lockdownu" w nadchodzących latach może mierzyć się z jeszcze niższymi płacami i wyższym bezrobociem niż miało to miejsce dotychczas. - Niebezpieczeństwo polega na tym, że ten szok dla młodych ludzi może potrwać dekadę lub nawet dłużej - dodał Ryder.

W badaniu wzięło udział ponad 11 tys. respondentów w wieku od 18 do 29 lat.

Jak wskazuje MOP, w minionym roku, czyli przed kryzysem związanym z pandemią koronawirusa, bezrobocie wśród młodych ludzi wynosiło 13,6 proc. Wynik ten był powyżej poziomu obserwowanego przed światowym kryzysem finansowym w 2008 roku.

MOP uważa, że młode osoby, które straciły pracę podczas kryzysu finansowego wciąż nie zdołały „dogonić" swoich rówieśników, którzy w tym czasie pracowali. Jak zaznaczono, nadal są oni narażeni na wyższe ryzyko bezrobocia oraz znacznie niższe dochody.

Podczas gdy kryzys w 2008 roku zmniejszył głównie popyt na siłę roboczą, obecny kryzys wiąże się z kolejnym problem - przerwą w edukacji. Jak zaznaczyła ONZ, szkoły w biedniejszych krajach mogą nie poradzić sobie z nauczaniem online.

Mimo że MOP nie ma jeszcze wystarczających danych, aby obliczyć obecny poziom globalnego bezrobocia wśród młodych ludzi, dane z niektórych regionów takich jak Ameryka Północna, wskazują, że pandemia sprawi, że młodzi zostaną dotknięci bezrobociem w dużo większym stopniu niż osoby starsze.

Z raportu MOP wynika między innymi, ze ogólna stopa bezrobocia w Kanadzie wzrosła od lutego do kwietnia o sześć punktów procentowych. Dla porównania, wśród młodych mężczyzn było to 14 pkt a kobiet, 20. Podobne zjawisko

pojawiło się także w Stanach Zjednoczonych, Australii, Korei Południowej, Chinach, Szwajcarii, Holandii i Irlandii.

MOP podkreśla, że młodzi pracownicy płacą wyjątkowo wysoką cenę. Dzieje się tak głównie ze względu na to, że wielu z nich zatrudnionych jest w sektorach szczególnie dotkniętych pandemią i związanymi z nią ograniczeniami.

© Licencja na publikację © ℗ Wszystkie prawa zastrzeżone Źródło: dpa

https://www.rp.pl/Koronawirus-SARS-CoV-2/200529362-Dramatyczne-bezrobocie-wsrod-mlodych-Powodem-pandemia.html

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

10 - جامعة الدول العربية والشراكات

عبد الله تركماني، الحوار المتمدن-العدد: 7389 - 2022 / 10 / 2 -

يدفعني إلى إعادة نشر هذه المحاضرة التي أعددتها منذ 21 عاماً، مع إجراء تعديلات جوهرية لربط ماضي جامعة الدول العربية بالحاجة اليوم إلى قيام السوق العربية المشتركة، التي تعتبر من أهم الركائز للتعاطي الإيجابي مع تحديات الشراكات الإقليمية. خلقت العولمة واقعاً جديداً تجسم على الخصوص في امتداد مستوى التنافسية، بحيث لم تعد الكيانات القطرية قادرة لوحدها على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس بين الدول، وهو ما أدى إلى إنشاء تجمعات إقليمية كبرى كقوة فاعلة جديدة في العلاقات الدولية عامة، والعلاقات الاقتصادية خاصة. ومن منطلق المحافظة – بالقدر الممكن – على استقلالية القرار الوطني أو التقليل – بالقدر المستطاع – من درجة تهميشها، اتجهت مجموعات من الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية بحيث تقوّي السيادة الوطنية تجاه الخارج كجزء من سيادة إقليمية أوسع لدول يجمع بينها تطلعات متقاربة.

إنّ التحديات التي تطرحها العولمة فرضت على العالم العربي التكتل لإيجاد قوة عربية فاعلة تستطيع التعامل مع إفرازات هذه التحديات، والملفت أنّ الاتجاه العربي نحو إقامة تكتل اقتصادي/سياسي فاعل مازال ضعيفاً، بالرغم من تأسيس جامعة الدول العربية منذ أكثر من نصف قرن، ومن صدور عشرات القرارات والتوصيات بهذا الخصوص، وبالرغم أيضاً من التغيّرات العالمية والإقليمية العميقة في السنوات الأخيرة. ولعلَّ إقرار إقامة منطقة التجارة العربية الحرة في العام 1998 هو دليل وعي

عربي متزايد بضرورة السير في هذا الاتجاه، وتبدو أهمية ذلك إذا علمنا أنّ التكتلات والشراكات الإقليمية مكملة لظاهرة العولمة وتتوافق معها.

ومهما كان الحال فإنّ الشراكات تندرج ضمن عملية إعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدولة الوطنية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى. ومن ثم فهي تجديد أو إعادة إحياء للنظم الإقليمية التي أصيبت بانتكاسة كبيرة مع المتغيّرات الجديدة في النظام العالمي، ولكنه إحياء من منظور الاقتصاد نظراً لأنّ العالم أضحى أكثر اقتصادية.

وهكذا، يبدو جلياً اليوم أنه بات من المستحيل للدول العربية مواجهة تحديات العولمة، بما تنطوي عليه من قوى احتكارية متوحشة، بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ومن هنا تبدو أهمية الرهان على الشراكات الإقليمية.

فما هو مفهوم الشراكة؟ إنها تعنـي: أولا، تجاوز مبدأ الإقصاء، بفضل تهيئة فضاء مشترك متفتح على أشكال انسجام واندماج. فالشراكة، بفضل ما تفرض من تآزرات جهوية، تغيّر هيكلة المواجهة إلى هيكلة تنمية مشتركة. وثانيا، بعكس التعاون تتطلب من الطرفين جهداً متزايداً وقسطاً من التضحيات قصد بعث قيم جديدة تغني الشراكة. وثالثا، في سياق الشمولية والتنافس المتفتح، شكلاً إضافياً للتحالف بقبولها نسبة من الشك والمخاطرة والمقاومة المشتركة للركـود. وينم مفهوم المخاطرة عن عقلية تنافسية، على عكس العقلية التواكلية. ومع أهمية الشراكات الرأسية " شمال – جنوب " فإنّ الشراكات الأفقيـــة " جنوب – جنوب " تبدو ذات أهمية كبرى بالنسبة للعالم العربي. فبالإضافة إلى ضرورة تجديد آليات

عمل جامعة الدول العربية والسير نحو السوق العربية المشتركة، فإنّ القارة الأفريقية هي مجال حيوي للشراكات العربية الأفقية. ومما قد يسهّل تفعيل شراكة عربية – أفريقية أنّ غالبية أقطار العالم العربي تنتمي إلى القارة الأفريقية، كما أنّ مصر تعتبر أحد أهم الدول المكوّنة للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا " كوميسا ".

أما الشراكات الرأسية " شمال – جنوب " فيبدو أنّ العالم العربي يندرج ضمن إطار تنافس الخطين الاستراتيجيين الأوروبي والأميركي: حيث نجد الدعوة إلى فصل بلدان مجلس التعاون الخليجي عن الدينامية الأورو – متوسطية، إذ يُنظر إلى هذه البلدان كـ " محميات " للولايات المتحدة الأميركية. ومن جهة أخرى، نجد محاولة إدماج إسرائيل في المنطقة عبر المشروعين الشرق أوسطية والمتوسطية، بمحاولة فصل المنطقة المغاربية عن المشرق العربي، تحت اسم " شمال أفريقيا ". وبالرغم من ذلك، فمن المؤكد أنّ التنمية بمعزل عن العالم أصبحت ضرباً من الوهم، كما انّ تجاهل تأثير التكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات الوطنية يحمل دلالات خطيرة، ولهذا نجد عمالقة الاقتصاد تتطلع إلى الانخراط في تكتلات اقتصادية إقليمية.

وهكذا، تثير الشراكات المطروحة على العالم العربي مجموعة أسئلة حول مدى الاستجابة العربية للتحديات المطروحة: هل فهمنا منطق المرحلة الدولية الجديدة؟ هل استجبنا لمنطقها على الأصعدة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة على صعيد التخطيط والتنظيم والممارسة؟ وما هي الظروف التي ينبغي أن توفرها جامعة الدول العربية لجعل الشراكات ذات جدوى في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية

والاجتماعية – الإنسانية؟

وبهدف دراسة واقع وآفاق دور جامعة الدول العربية في الشراكات الإقليمية والدولية للعالم العربي، سوف نتناول الموضوع تبعا للمنهجية التالية:

(1) - واقع ومستقبل جامعة الدول العربية.

(2) - تطور مواقف جامعة الدول العربية والشراكات.

(1) - واقع ومستقبل جامعة الدول العربية

إنّ فكرة الجامعة بنيت على أساس التمحور حول العام والمشترك والجوهري في النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي العربي، كما تطلّع العرب إلى أن تكون موضعاً للتشاور ومنطلقاً للدفاع عن المصالح العربية المشتركة في صراعها مع الآخر، وكذلك تخفيف أو إزالة التوتر بين الأطراف العربية بالطرق السلمية. فالأزمة التي تواجهها الجامعة العربية هي - بالتأكيد - أزمة أداء لا أزمة وجود، لأنّ أسباب وجودها لا تزال قائمة، والاحتياج العربي إلى دورها لا يزال باقياً.

ويبدو أنّ الجامعة تدخل مرحلة جديدة ليست مستعدة لها أو قادرة على درء أخطارها إذا ما استمرت على نهجها السابق. ومن ثم فليس أمامها سوى أن تجدد نفسها وإلا فإنها تنفي شرعية وجودها، خاصة إذا ما تمكنت منها الأطر الإقليمية الجديدة الوافدة كالشرق أوسطية أو المتوسطية.

ويبدو الأمر صعباً إذا علمنا أنّ ثمة مجموعة مشاكل اقتصادية عربية متراكمة منذ بضعة سنوات، من أهمها: تفاقم المديونية العربية مما يثقل كاهل الكثير من الدول العربية ويقف حاجزاً ضد برامجها التنموية والتحديثية، وعدم تجاوز التجارة البنية العربية - العربية نسبة 10 %،

وعدم قدرة أغلب الدول العربية على إقناع رجال أعمالها المستثمرين في الخارج على العودة إلى أوطانهـــم.

إنّ العالم كلَّه يعيد، في هذا الزمن الصعب، حساباته وتوقعاته وتوجهاته. فأين هي مصالح العالم العربي؟ وكيف يمكن تحقيقها؟ وماذا تعني عملية إعادة الحسابات والتوجهات؟

والأهم من ذلك، سيكون العمل على توفير القدرة العربية على التكيّف مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الجديدة التي ستكون محيطة بهم، على المستوى الإقليمي المباشر وعلى الصعيد العالمي الأشمل. وهذا لن يكون ممكناً إلا من خلال تمكّن العرب من صياغة استراتيجيات مشتركة تكفل لهم التعاطي المجدي مع التحديات والتهديدات المشتركة، وكذلك اقتناص الفرص المحتملة، بهدف تحقيق الحد الأدنى الممكن من أهدافهم وأولوياتهم ومصالحهم المشتركة.

فبعد أن أضحت ظاهرة الاعتماد المتبادل أداة فعالة للنهوض بالعمل الجماعـي، باعتباره يمثل أحد تطبيقات السلوك الدولي المتطور وأحد أبرز الظواهر التي يتسم بها النظام الدولي الراهن، أصبح من واجب حكوماتنا العربية أن تبحث عن أفضل السبل للنهوض بالعمل الجماعي العربي من جهة، وكذلك الحوار والشراكة مع دول الجوار والعالم من جهة ثانية، خاصة وأنّ التغيّرات الإقليمية والدولية تفرض مثل هذه الشراكات مع الآخرين.

إنّ أساس كل تعاون، ثابت ومتطور، هو قيامه على مبدأ المصالح المشتركة بين كل الأطراف المعنية. فإذا غاب هذا الأساس، يصبح التعاون مجرد مساعدة من جهة لأخرى، أي علاقات هشة، غير مستقرة،

قابلة للهزات والتراجعات باستمرار. ولذا حتى يُضمن لكل مشروع شراكة إقليمية الديمومة والنجاعة والصلابة، يتوجب أن يُجعل من مبدأ المصالح المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي. فبقدر ما تقوى المصالح المشتركة وتتنوع وتتطور يتقلص التمزق الإقليمي، وتحل محله فضاءات مشتركة تسودها روح التعاون.

يبدو أنّ جوهر تلك العملية يعني محاولة التكيّف، إن لم تكن الاستفادة، مع التغيّرات العالمية. وهنا تبرز أيضا أهمية " الدوائر المتقاطعة " المفتوحة، والدائمة التحرك بمرونة، إذ تحقق هذه الاستراتيجية لكل دولة عربية استقلالاً عن الأخرى، في جزء من دائرتها العربية. وفي الوقت نفسه، تتقاطع مع دائرة أو دوائر أخرى، حول مصالح مشتركة، تضيق أو تتسع حسب الظـروف، ولكنها لا تستقل أو تنعزل تماماً، وتنشأ نتيجة لذلك نماذج لنظم مختلفة من الأمن والتعاون، في حدود تقاطع الدوائر. وبالتالي تصبح على قدر من المرونة وإمكانية التكيّف والتغيير، من دون عنف أو تكلفة باهظة، مع متطلبات حركة الأحداث الموضوعية، ويحددها المحلل المصري محمد سيد أحمد كما يلي: دائرة البلد العربي الواحد، دائرة النظام العربي، دوائر المجموعات الإقليمية المحدودة، دوائر البلدان الشرق أوسطية، وأخيراً الدائرة المتوسطية.

وهكذا، فإنّ إعادة هيكلة جامعة الدول العربية قد تنعكس إيجابياً على الشراكات الإقليمية فيما إذا اتجهت نحو:

التوازن في العلاقات مع الكتل الدولية المختلفة.

العمل المؤسساتي من أجل نجاح الإصلاح وإعادة الهيكلة في واقع اقتصادي واجتماعي عربي متأخر.

إعادة صياغة العمل العربي المشترك وفقاً لمنظومات عربية وظيفية مرنة: أمنية واقتصادية وثقافية وسياسية.

استكمال سياسة الإصلاح الهيكلي ودمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية العربية.

الاستفادة من الفترات الانتقالية للشراكات بهدف التكيّف الإيجابي مع الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية.

(2) - تطور مواقف جامعة الدول العربية من الشراكات

كانت معالم النظام العالمي الجديد، الذي أُرسيت دعائمه في نهاية الثمانينات وانطلق في بداية التسعينات، تكشف عن مصادرة الولايات المتحدة الأميركية لتركة الاتحاد السوفياتي السابق في المنطقة العربية، بإعادة ترسيمها في سياق سياسة احتواء جديدة لمقدّراتها وثرواتها.

ومن أجل ذلك، فإنّ الاستراتيجية الأميركية تهدف إلى إعادة رسم الخريطة السياسية والاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، انطلاقاً من النظام الشرق أوسطي (ظهر ذلك جلياً مؤخراً خلال زيارة الرئيس بايدن)، الذي تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتوجيهه وإدارته وفق مصالحها الاستراتيجية، وهذا السيناريو يعني أنّ إسرائيل، وفق الدعم الأميركي، سوف تكون " اليد الخفية " في إدارة هذا السيناريو.

أو يكون للعرب استراتيجية موحَّدة للتعاون الاقتصادي تمكّنهم من أن يكونوا مركزا للتفاعل وتملُّك زمام المبادرة، ويكون التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل رهناً بمدى وفائها بالتزاماتها وتعهداتها وتقدّم خطوات السلام على جميع المسارات، طبقاً للمبادرة العربية للسلام. وهو السيناريو الذي تؤكده الحقيقتان التاليتان:

- أنّ إحداث التوازن يتطلب ضرورة أن تكون الشرق أوسطية ليست بديلاً عن التعاون الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة، بل تكون الشرق أوسطية هي إحدى دوائر الحركة والحشد الاقتصادي العربي، والذي يمكن أن يتحقق معه، بشيء من التخطيط والتنظيم، شراكة عربية مع الولايات المتحدة الأميركية، تصبح في الأجل الطويل مفتاح الحركة السياسية والتفاعل الأميركي في المنطقة.

ب - ضرورة الانتباه إلى القوى الكبرى الأخرى في العالم، التي تسعى لدخول حلبة المنافسة مع الولايات المتحدة الأميركية، خاصة الصين والاتحاد الأوروبي، مما يتطلب أن يكون المكوّن العربي ذا مكانة في النظام الشرق أوسطي بحيث يصبح المدخل لدوائر التبادل الإقليمي والدولي.

وتبرز المقارنة بين النظامين العربي والشرق أوسطي كم هما متعارضان من حيث منطلقات التأسيس والأهداف الكبرى وآليات التحقيق وبناء المؤسسات، فضلاً عن قائمة القضايا والدعم الخارجي. وهو ما يؤكده باحث اقتصادي بقوله " إنّ النظامين ينطلقان من نقاط ابتداء مختلفة وبمرجعيات متباينة، لذا فإنهما لا يسيران حتى ولا بخطوط متوازية، وإنما باتجاهات مختلفة تماماً. ولذا فإنهما لا يمكن أن يلتقيا أبداً ... إنّ النتيجة التي نصل إليها هي أنّ المشروعين التكاملين العربي والشرق أوسطي هما مشروعان تنافسيان، بعيد بعضهما عن بعض في الغايات والوسائل، الأول منهما عربي المنحى والمضمون والأهداف مع وجود خصائص وسمات ومصالح مشتركة بين أقطاره... في حين لا تتوفر في المشروع الشرق أوسطي مقوّمات الإقليم التكاملي ولا سماته، بل يتفاوت

في خصائصه وثقافاته ومصالحه اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، بالإضافة إلى استهداف تثبيت تفوّق إسرائيل كطرف متميّز فيه ".

وفي المقابل علينا أن ندرك أنّ ثمة مجموعة خصوصيات تميّز العلاقة الأوروبية – العربية: خصوصية جغرافية وتاريخية، كثافة الوجود العربي في أوروبا بحوالي 8 ملايين عربي، 66 % من إجمالي التجارة العربية. وفي الواقع فإنّ ميراث أوروبا التاريخي وقربها الجغرافي من منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب شبكة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطها بالمنطقة قد جعلت لها دوراً متميزاً ومسؤوليةً خاصة بالنسبة للشرق الأوسط. ويتجسد ذلك في الشراكة الأورو- متوسطية التي تتضمن قضايا الأمن والاستقرار وارتباطهما بالتعاون الاقتصادي والثقافي، وقد تبلورت هذه القضايا في ثلاثة أبعاد متداخلة: البعد السياسي والأمني، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

ويفترض البعد الثقافي التعمق في أوجه التعاون للتقريب بين المفاهيم والقيم بين شعوب بلدان البحر الابيض المتوسط، وإيجاد تيارات ثقافية تخدم ذلك التواصل. عندئذ تستطيع الشعوب المتوسطية، أوروبيون وعرب وغيرهم، أن يتفهم كل منها مشاكل وقضايا الشعوب الأخرى، ولأن يحدد القضايا المشتركة أيضاً.

وهكذا، يبدو أنّ الفارق الأساسي بين المشروعين الشرق أوسطي والمتوسطي يكمن في الإرادات، أكثر مما يكمن في الوقائع. إذ ثمة بالفعل عدم تكافؤ بين أوروبا والعالم العربي، كما أنّ هناك عدم تكافؤ داخل دول العالم العربي فيما بينها. لكنّ المشروع الأورو - متوسطي يبدو مفهوما "

يحاول أن يصوّر فكرة الشراكة القائمة على قواعد معاكسة تماماً لفكرة الهيمنة التي يقدمها المفهوم الشرق أوسطي المدعوم من الولايات المتحدة الأميركـية وإسرائيل ".

إنّ تحديد أهم العوامل التي أضعفت أداء جامعة الدول العربية يشير إلى خلل بنيوي وسلوكي، إذ يبدو أنّ الأمر يتعلق بضرورة إعطاء الجامعة سلطة " ما فوق وطنية " مقابل تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها، كما أنّ تحوّلاً سلوكياً في اتجاه التوافق بين الدول الأعضاء على الحلول الوسط يبدو ضرورياً أيضاً .

وهكذا، فإنّ إحياء دور النظام العربي يتطلب تعامله بنجاح مع تحديات خمسة، حدّدها عدد من الخبراء كما يلي:

- المصالحة الفكرية بين الوطني والعربي، أو بين منطق الدولة ومنطق الأمة، فالدولة الوطنية تبقى المدماك لتحويل الأمة من انتماء وجداني إلى واقع حي وفعّال، من خلال التطور المؤسسي الشامل الذي يحقق المشاركة الفاعلة للقوى الاجتماعية والسياسية داخل كل قطر عربي والنجاح في إنجاز تنمية اقتصادية مجدية، كما أنه من المطلوب أيضاً تطبيع مفهوم الانتماء إلى الأمة العربية في الفكر الوطني.

- المصالحة السياسية، من خلال إطلاق حوار سياسي عربي ممأسس ومبرمج يضم فعاليات حكومية وغير حكومية، بغية إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على قواعد ثابتة وواضحة ومستقرة، تسمح بإعادة تشكيل السياج الواقي للنظام العربي، وتساهم في إيقاف الانهيار والتفكك الحاصلين.

(3) - تجديد البناء المؤسسي وتكييفه مع التحديات السياسية والوظيفية الجديدة ليستطيع التعامل معها بفعالية. أما مجالات التجديد التي تستوجب تركيز الإصلاحات عليها فهي:

(أ) - مؤسسة القمة العربية، باعتبارها آلية لاتخاذ القرار بما يضفي الاستمرارية والمصداقية والفعالية على العمل العربي المشترك.

(ب) - تطوير وظيفة الديبلوماسية الوقائية، من خلال إيجاد آلية لتسوية الخلافات العربية - العربية وإدارتها، وتفعيل ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي الذي أُنجز منذ سنة 1995، وإحداث محكمة العدل العربية بعد أن تبين أنّ وسيلتي الوساطة والتحكيم القائمتين على الترضية السطحية والوقتية غير كافيتين لتسوية النزاعات، والنظر في نظام القرارات في الجامعة.

(ج) - دور الأمين العام، من خلال توفير القاعدة القانونية لمنحه صلاحيات واسعة للتحرك والمبادرة.

(د) - المجتمع المدني العربي، من خلال صيرورة الجامعة " حزام نقل " في الاتجاهين بين القرار العربي الرسمي من جهة والهيئات والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، بما يفتح في المجال للقيم السياسية الحديثة مثل: الديمقراطية والشفافية، وبما يعزز البعد العربي للجامعة ويوفر الآليات لمشاركة كافة هيئات المجتمع المدني العربي في صياغة القرارات العربية المشتركة.

(4)- صياغة العلاقات العربية مع دول الجوار، فإذا كان مستقبل العلاقات مع إسرائيل مرتبط بمدى فشل أو نجاح عملية التسوية العربية - الإسرائيلية وما يحمله كل من الاحتمالين من تحديات، فإنّ العلاقة مع

إيران وتركيا تستوجب صياغة رؤية عربية استراتيجية لتحديد العلاقة مع كل من الدولتين ضمن أطر شاملة وذات آفاق مستقبلية، مع محاولة إيجاد حلول عادلة لمشكلة المياه بين تركيا وكل من سورية والعراق ومتابعة تنامي العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتأثيرها على التوازنات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكذلك النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وسورية واليمن.

(5) ـ إعادة صياغة علاقات النظام العربي على الصعيد الدولي انطلاقاً من المتغيّرات الدولية، وذلك من خلال إجراء تقويم بشأن كل علاقة ثنائية مع قوى العالم الجديد.

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية حاجة ملحة للدول العربية للحفاظ على أمنها خاصة الاجتماعي ـ الاقتصادي أولاً، وديمومتها على المستوى الوطني والسياسي ثانياً. وهنا يجب التأكيد، إذا ما أردنا الخروج من إسار السياسي إلى بناء علاقات شراكة عربية تكاملية تؤمّن لنا حالة من التوازن على المستوى العالمي، على ما يلي:

1 ـ ضرورة الشروع في إقامة علاقات اقتصادية واسعة، ومحمية بجملة من القوانين النافذة البعيدة كل البعد عن الخلافات السياسية التكتيكية، التي كانت في ما مضى تشكل عقبة في وجه هذه العلاقات. وضرورة القناعة بأنّ العلاقات الاقتصادية وتبادل المنافع هي وحدها الكفيلة بالوصول إلى توحيد الرؤى بل والمواقف السياسية من أي مستجد طارئ قد نواجهه.

2 ـ تأصيل القناعة بأنّ السياسة، بكل ألوانها ومسمياتها ومدارسها، هي بالأساس تعبير حي عما يسمى بـ " الاقتصاد المكثف "، وأنّ وحدة

المصالح الاقتصادية هي وحدها الكفيلة في التقريب ما بين الفئات الاجتماعية والبنى التحتية العربية، وهي وحدها التي تحدُّ من تقلبات الأهواء والمطامح الشخصية التي تظهر عند هذا النظام السياسي أو ذاك.

3 - ضرورة الاعتراف بأنّ أهم عائق كان ولا يزال يجابه آليات التقارب العربي المشترك، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، يتمثل في غياب المشاركة الشعبية الواسعة عن صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

4 - ضرورة القناعة التامة في استرجاع وجذب الأموال والثروات العربية، المستثمرة في الخارج، لتساهم بالشكل المناسب والخلاق في حل مشاكل المديونيات العربية، بهدف إعطاء قوة الدفع الضرورية للارتفاع بالتجارة البينية العربية، سواء من خلال تمويل وضمان المبادلات أو في ما يخص المشاريع ذات الصلة، والتي ستخلق بدورها حالة من التوازي بين هياكل الإنتاج الكفيل بالوصول إلى مرحلة التكامل.

5 - الإقرار بأنّ الشعوب العربية بكل خبراتها وتجاربها، لا تقلّ عن شعوب البلدان المتحضرة، وهي إذا ما قيض لها القوانين والحماية قادرة على الخروج من جملة الأزمات الاقتصادية التي تعصف بواقعها، وهي تمتلك القدرة العالية على استخدام آخر ما توصل إليه العلم والذي تمثل بثورة تبادل المعلومات، التي ترشّد إدارة شؤون المجتمعات، وبالأخص منها الشؤون الاقتصادية.

كما لم يعد الوضع يحتمل مجرد كلام أو مواصفات لإنشاء السوق العربية المشتركة، وإنما أصبح يتطلب تحركات عملية عاجلة. ولكنّ المطلوب لإنشاء السوق العربية المشتركة قرارات تنفيذية، وليس

توصيات، وعلى أن تصدر من أعلى السلطات العربية للتمهيد العملي لقيامها، وأن تتجه القرارات فوراً إلى جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية المشتركة للتنفيذ الفوري.

إنّ قيام السوق العربية المشتركة يعتبر من أهم الركائز للتعاطي الإيجابي مع تحديات العولمة والشراكات الإقليمية، ذلك أنّ التكتل الاقتصادي العربي يساهم مساهمة كبرى في رفع مستوى الإنتاجية للاقتصادات العربية وتوسيع قاعدتها، وفي ترسيخ المناخ الاقتصادي الملائم. بل أكثر من ذلك، فإنّ لها مضموناً آخراً تنامت أهميته كثيراً في ظل مسيرة العولمة، وهي القوة التفاوضية المنبثقة عن الوحدة الاقتصادية تجاه الكتل الاقتصادية الكبرى.

كما أنّ قيام التكتلات الاقتصادية الكبيرة يتطلب من الدول العربية أن تواجهها ككتلة اقتصادية واحدة، عوضاً عن أن تتعامل معها كل على حدة كما يحصل حالياً. فمن البديهي أنّ التفاوض أو التعامل العربي الجماعي مع التجمعات الاقتصادية الخارجية يقوّي القدرات التفاوضية للبلدان العربية، ويفتح أمامها – بالتالي – فرصاً للإفادة من التعاون والشراكة معها، وهي فرص لا تكون متوفرة في حال تفاوض كل دولة عربية على انفراد.

وفي كل الأحوال، من الضروري التركيز على مسار الشراكة العربية – العربية قبل غيره من المسارات الإقليمية والدولية، الأمر الذي من شأنه رفع قوة المساومة العربية تجاه التكتلات الأخرى. ذلك أنّ المصالح العربية العليا تتطلب التفاوض وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية في إطار عربي جماعي، وليس على مستوى الأطراف العربية مجزأة.

إنّ الشراكات الإقليمية والدولية تخلق مجالاً خصبا للتأثر بين الأطراف المتعاقدة، وبالنسبة لنا يبدو أنّ قبولنا بمبدأ الشراكة سيعني قبولاً موازياً في تحوّل نظرتنا إلى العالم، متأثرين بمفاهيم الغرب أكثر من كوننا مؤثرين فيها، فالأقوى الذي أنجز ثورته الديمقراطية وبنى دولته الحديثة، كان وسيبقى الأكثر تأثيراً والأقل تأثراً. وهذا يستدعي منّا مراجعة مجموعة لا يستهان بها من المفاهيم والمفردات المألوفة والسائدة لدينا. فهل سنرضى بإعادة الصياغة المطلوبة؟ وإذا رضينا فهل سنستطيع؟

على أي حال، بين هذا وذاك، يجب ألا ينسى العرب أنهم لن يحصدوا شيئاً إذا لم يعودوا إلى التفكير بذاتهم، ويبقى صحيحاً - على الدوام - أنّ مَن يخسر نفسه لا يفيده إن كسب العالم، بل لا يستطيع أن يكسب أحداً إذا فقد وزنه واحترامه ومكانته وذاته. فهل ستتمكن جامعة الدول العربية، في مؤتمر القمة القادم في الجزائر، أن تسد هذه الثغرة الرئيسية؟

الهوامش:

(1) - د. محمد السعيد إدريس: الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية – عن مجلة " السياسة الدولية "، القاهرة – أكتوبر/تشرين الأول 1999.

(2) - عبد الكريم محمد: نحو بناء شراكة عربية تكاملية – عن صحيفة " البيان " الإماراتية ليوم 11 نيسان/أبريل 2001.

(3) - أحمد ونيّس (السفير): الأمن والشراكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط – عن مجلة " دراسات دولية "، تونس – العدد (79) – حزيران/يونيو 2001، ص 31.

(4) - د. فيصل محمود الغرايبة: دخول العرب إلى القرن الحادي والعشرين/ظروفه وشروطه – عن مجلة " شؤون عربية "، العدد (103

(– أيلول/سبتمبر 2000، ص 49 – 50.

(5) - جميل مطر: مستقبل النظام الإقليمي العربي – عن مجلة " المستقبل العربي "، العدد (158) – نيسان/أبريل 1992، ص 11 – 12.

(6) - د. حسن أبو طالب: الفكر العربي والشرق أوسطية – عن المجلة الفصلية " عالم الفكر "، العدد (4) الكويت – نيسان/ حزيران أبريل/ يونيو 1997، ص 84 – 85.

(7) – د. طارق عبد العظيم أحمد: الشرق أوسطية ... والسيناريو الأرجح - عن صحيفة " الأهرام " المصرية 5 آب/أغسطس 1996.

(8) - د. حسن نافعة: الجامعة العربية في ظل التسوية/سيناريوهات المستقبل – عن مجلة " عالم الفكر "، المرجع السابق.

(9) - لطفي الخولي: عرب؟ نعم وشرق أوسطيون أيضاً، مركز الأهرام للترجمة والنشر – القاهرة – 1994، ص 56 – 57.

(10) - جميل مطر: مستقبل النظام الإقليمي العربي – المرجع السابق، ص 17 - 18.

(11) - د. عبد المنعم سيد علي: التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي – عن مجلة " المستقبل العربي "، العدد (214) – بيروت كانون الأول/ديسمبر 1996، ص 24 – 25.

(12) - نيرمين النواوى: الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط – عن مجلة " السياسة الدولية "، العدد (142) – القاهرة تشرين الأول/أكتوبر 2000، ص 106 – 107.

(13) - كليب سامي: مؤتمر مرسيليا/تعديل البرنامج السياسي – عن صحيفة " السفير " اللبنانية – 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000.

(14) - يوسف شملال: حوض البحر الأبيض المتوسط فضاء مشترك أم مجال حدودي أم عالم بحد ذاته؟ - عن صحيفة " الزمان " العراقية 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1999.

(15) - خورشيد دلي: العرب وأوروبا.. الشراكة الناقصة وأبعاد العلاقة – عن صحيفة " البيان " الإماراتية 14 كانون الثاني/يناير 2001.

(16) - مختار شعيب: مؤتمر شتوتغارت/رؤية تقييمية لمسيرة برشلونة – عن مجلة " السياسة الدولية "، العدد (137) – تونس تموز/يوليو 1999، ص 220.

(17) - مختار شعيب: مؤتمر شتوتغارت... المرجع السابق، ص 222.

(18) - كريم بقرادوني: حوار منشور في أسبوعية " حقائق " التونسية 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

(19) - د. طلعت شاهين: لقاء المتوسطية في مرسيليا.. لاتزال الفكرة أكبر من النتائج – عن صحيفة " البيان " الإماراتية 1 كانون الأول/ديسمبر 2000.

(20) - محمد صوان: مضمون العمل الجماعي وأسس نجاح التكتل الاقتصادي العربي – عن " تشرين الأسبوعي " دمشق 3 نيسان/أبريل 2001.

(21) - د. محمد سعد أبو عامود: العلاقات العربية – العربية في مرحلة ما بعد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية) – عن مجلة " السياسة الدولية " – تونس تشرين الأول/أكتوبر 1999، ص 131.

(22) - عبد الكريم محمد: نحو بناء شراكة عربية تكاملية – عن صحيفة " البيان " الإماراتية 11 نيسان/أبريل 2001.

(23) - يحيى المصري: السوق العربية المشتركة لا تنشأ من فراغ – عن صحيفة " البيان " الإماراتية 3 حزيران/يونيو 2001.

(24) - د. سمير المقدسي: التكتل الاقتصادي العربي والعولمة على مشارف القرن الحادي والعشرين – عن مجلة " شؤون عربية "، العدد (103) – أيلول/سبتمبر 2000، ص 157 – 158.

(25) - محمد جمال الدين البيومي: مستقبل العلاقات العربية في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية (الحلقة الأخيرة) – عن صحيفة " الزمان " العراقية 7 حزيران/يونيو 2000.

(26) - الشاذلي العياري: السياسات التعاونية المغاربية بين الشراكة الأورو – متوسطية والشراكة الأمريكية – عن أسبوعية " حقائق " التونسية، العدد (808) - 21 حزيران/يونيو 2001، ص 15 - 16.

(27) - صالح بن عبد الرحمن المانع: العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية/الواقع والطموح – عن مجلة " المستقبل العربي "، بيروت العدد (268) – حزيران/يونيو 2001، ص 169 – 170.

(28) - علي العبد الله: شروط إصلاح البيت العربي – عن صحيفة " السفير " اللبنانية 7 تموز/يوليو 2001.

(*) – في الأصل محاضرة في إطار الدورة التاسعة لـ " معهد العلاقات الدولية/جمعية الدراسات الدولية " بتونس – سبتمبر/أيلول 2001. نُشرت في المجلة الفصلية للجمعية " دراسات دولية " – العدد (82)، يناير/كانون الثاني 2002.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770237

11 - مقاربة حول أزمة المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلية (*)

عبدالله تركماني، الحوار المتمدن-العدد: 7396 - 2022 / 10 / 9 - 14:01

يدفعني إلى إعادة نشر هذه المقاربة التي أعددتها منذ 20 عاماً، مع إجراء بعض التعديلات لربط الماضي المنظور بالأزمة العميقة للمشروع العربي، الذي تهدده قوى إقليمية صاعدة وتمزقه الهويات والخصوصيات الثقافية.

مازالت الأمة العربية تنتقل من إخفاق إلى إخفاق، إذ نعيش اللحظة التي تلتقي فيها النهاية مع البداية، والتي تمتدُّ جذورها في عمق التاريخ الحديث، تاريخ الأزمة الواقعية التي تعيشها المدنية العربية ذاتها، بما هو تاريخ استبعاد الأمة من ساحة المبادرة والفعل والمشاركة العالمية. والأزمة العربية الشاملة المفتوحة هي من تلك الأزمات التي تتقلص فيها الاختيارات إلى اثنين لا ثالث لهما: إما الغرق في الأزمة والدخول في مسلسل من التدهور والفوضى والانحلال والضياع. وإما تجاوزها إلى وضعية جديدة تماماً، انطلاقاً من التفكيك الواعي للوضعية القائمة المأزومة والشروع في عملية بناء جديدة، بمنطلقات واستشرافات جديدة كذلك.

لقد شهد العالم العربي خلال القرن العشرين عدة أزمات تاريخية عميقة، دفعته إلى التحلّل، وفي الوقت نفسه دفعت العناصر المكوّنة له إلى البحث عن أطر جديدة تلتئم من جديد عبرها، وتعيد تركيب نفسها وتوحيدها من خلالها، مما وفّر لها إمكانية الاستمرار في البقاء. وفي الحقيقة إننا أمام صعوبة كبيرة في اكتشاف قواعد اللعبة المعقّدة، التي حكمت التأثير

المتبادل بين العوامل الداخلية والخارجية، لما آلت إليه الحالة العربية. خاصة وأنّ الفكر السياسي العربي اعتاد على تحميل الاستعمار كلَّ بلايا التأخّر العربي، وأطلق العنان لديماغوجية رنّانة تجعل من العداء للإمبريالية والصهيونية (وهو عداء مبرّر تاريخياً وواقعياً) وسيلة للتنفيس عن الغضب، وصبّه على العامل الخارجي الذي أصبح " شيطان العرب "، ليعفي العامل الداخلي من النقد، ويتستّر- بالتالي - على آليات وأدوات الهيمنة الإمبريالية، أو يجهلها، مما جعله عرضة لسياساتها، بقصد أو بدون قصد. وقد مضى وقت على خروج الاستعمار من الأقطار العربية، وها نحن لا نريد إعادة النظر في أيِّ شيء جدّي، بل نحن منتكسون جدّياً عن عصر النهضة. ذلك لأننا لم نبدأ الأمور من بدايتها، حين لم نصل بأوضاعنا الداخلية العربية إلى تصوّرات مبدئية أساسية حاملة لأسئلة الواقع ومفتوحة على التطور.

إنّ التجربة الواقعية للمشروع العربي قد أثبتت، خاصة بعد هزيمة يونيو/حزيران 1967، أنّ هناك أزمة فعلية في بنية هذا المشروع. إذ إنّ الهزيمة لم تكن لتحدث، أو على الأقل في المدى الذي بلغته، لو لم يكن للمشروع القومي ثغراته وعيوبه ونقاط ضعفه. وقد وصّف عبد الله العروي هذا الفشل خير توصيف، حيث قال: " قد يئست من أن أرى المؤلفين العرب يكفّون يوماً عن الثرثرة ويعدلون عن غرورهم المُفرط. كنت قد مللت التشدّق بخاصيات العرب، وسئمت الكلام عن الاشتراكية العربية والفلسفة العربية والإنسان العربي ورسالة العرب الخالدة، كما لو كنا نبدع كل يوم فكرة جديدة ونظاماً جديداً، مع أنّ الأمر لا يتعدّى ضم كل عربي إلى ما هو معروف ومُبْتَذَل عند جميع سكان الدنيا ... فعمّ

الغرور وصدعت الدنيا بثرثرة أنصاف المثقفين، ولجأ إلى الصمت كل من بقي له نُزُرٌ من استقامة الفكر والتطلّع إلى إنتاج جدّيٍ ومجدٍ " (1).

وبالرغم من هزيمة المشروع القومي، يبدو أنه من الضروري التمييز بين مفهوم العروبة ومفهوم الحركة العربية، فالعروبة تيار فكري متجذر في المنطقة العربية، يتمحور حول قضايا الهوية والانتماء والخصوصية القومية والنهضة والتحديث والتنمية، وغايته هي إقامة الدليل على أنّ الشعوب العربية جميعها تنتمي إلى أمة عربية واحدة. أما الحركة العربية فهي تيار سياسي، حاول تجسيد هذه الفكرة من خلال برنامج سياسي، للانتقال بالواقع العربي من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً.

I – أهم أخطاء التيارات القومية

إنّ الأيديولوجيا القومية العربية، بتفاوت بين تياراتها، لم تدرك بعمق مفاعيل الهيمنة الإمبريالية وقوانين عملها في العالم العربي، ليس كونها عاملاً خارجيا فحسب، بـــل – أساساً - دورها في إعادة صياغة البنى الداخلية العربية لتكريس التجزئة. فبالرغم من إدراك هذه التيارات لضرورة التحديث والتنمية لكنها استنكفت عن الأخذ بالمضمون المعرفي والبنيوي للتحديث، حيث وقعت في " التلفيق " حين استخدمت مفهوم التحديث ولكنها قطعته عن أصوله المعرفية في آن واحد. فالوسطية الانتقائية بقيت خياراً، في النظر والعمل، لدى هذه الحركات. كما أنّ مفكري الحركات القومية العربية ضغت عليهم النزعة الثقافوية، فأهملوا التنظير للدولة القومية، فقد كان اهتمامهم منصَّبا على التجزئة القومية وضرورة الوحدة العربية أكثر من اهتمامهم بقضية الدولة، التي

حلموا بتحقيقها، فبقيت قضية التنظير للدولة قضية تابعة للقضية " الأصل " وهي الأمة. والأصل في هذا التقصير أنهم انطلقوا من أنّ الدولة العربية الوطنية الحديثة " معّوق " للدولة العربية الواحدة، لأنها " تكرّس " الأمة داخل الحدود الوطنية، بمعنى رفضوا مبدأ الدولة/الأمة، وأكدوا دائما على مبدأ الأمة/الدولة، أي أن تنشئ الأمة دولتها القومية. وأساس الخطأ هو أنّ التيار القومي، خاصة عندما وصل إلى السلطة، لم يعطِ المسألة الديمقراطية اهتماماً يُذكر، بل أنه كان ينظر إليها كعائق أمام التنمية، وأمام دور الحـزب " الواحد " أو " القائد ". فالتعددية الفكرية والسياسية، وتنوّع المجتمع قومياً وطائفياً، كانا يعنيان " الانقسام " و " التجزئة "، فلم يرَ التيار القومي فيهما مصدر إغناء للتجربة القومية. وفي الواقع لم يتعّرف المفكرون القوميون العرب، في بادئ الأمر، على الدولة كجهاز متكامل، بل كعناصر مبتورة عن جهاز متكامل للدولة، ومنعزلة عن نظرية متكاملة للدولة. فمصادر القوة لم يروها في الدولة، التي تتطلب إرساء القواعد المادية والتنظيمية والفكرية لبنائها، وإنما بدت لهم ثقافية الطابع. وحينما تعرضت كتاباتهم لدعائم الدولة السياسية فقد ربطتها بفكرة مثالية عن الوحدة القومية، أكثر مما ربطتها بالقوانين والمؤسسات والجيوش والاقتصاد.

لقد اهتم العرب بـ " مظاهر السلطة " أكثر مما أهتموا ببناء مرتكزات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فالبلدان العربية استوعبت المظاهر الهيكلية لجهاز الدولة وللعملية البيروقراطية، ولكنّ مفهوم الدولة نفسه ظل شبه غائب. ويبدو أنّ مكمن الإشكال راجع إلى أنّ الدعوة القومية العربية، بالرغم من الزخم الذي واكبها في الخمسينات والستينات من

القرن الماضي خاصة، لم تبدع آليات تحقّقها وإنجازها في معترك التاريخ.

علينا أن نعترف - اليوم - وبكل المسؤولية: إنّ معظم خطابنا السائد هو خطاب العجز وتبريره بمبررات لا تمت إلا إلى منطق العجز وسيكولوجيته والاكتفاء بمجرد بيانات تدين وتشجب وتحتج... ثم التوقف عند حد تقرير المسلّمات والبديهيات إبراء للذمة بعد كل كارثة ومصيبة، انتظاراً لكوارث ومصائب أخرى من أولئك الأعداء الظالمين، فإلى أين سيؤدي مثل هذا الخطاب الذي يعيد إنتاج ذاته بلا تفاعل مع الواقع؟ إنّ دوران الساقية الخطابي، في ترداد البديهيات: عدوانية الغرب وتحيّزه ضد الإسلام والعروبة، واستبداد الأنظمة الحاكمة وعجزها، من دون الانتقال من هذه المسلّمات إلى معالجات معرفية، تحليلية ونقدية، لواقع كل مجتمع عربي والخروج ببرنامج عمل وطني لإصلاح فساده وإعادة بنائه، نقول لن يؤدي مثل هذا الدوران الخطابي العبثي إلا إلى المزيد من تضخّم هذه الظاهرة الصوتية، عدا التنفيس الكلامي عن إحباط أصحابها وتغطية عجزهم ليس فقط عن المواجهة الفعلية، وإنما عن تلمّس الوعي النقدي اللازم والإحاطة المعرفية والموضوعية بالوقائع المحيطة التي يمكن أن تؤدي للخروج من دائرة الأوهام والوعي المغلوط (2).

II – التغيّرات العالمية وإمكانية نهوض موجة قومية جديدة

إنّ المتغيّرات العالمية الجديدة، خاصة غزوة 11 سبتمبر/أيلول وتداعياتها، تطرح إمكانية نهوض موجة ثانية للقومية في العالم، ستواجهنا بتساؤلات جديدة، وتحديات جديدة أيضاً، مما سيتطلب قدراً كبيراً من العمق في المراجعة ونقد الذات وإعادة الصياغة الفكرية

والسياسية لقضايا المسألة القومية العربية، منطلقين من أنّ مسألة إنجاز الدولة – الأمة الحديثة هي جوهر تلك القضايا.

وتبدو أهمية إعادة طرح قضايا المسألة القومية العربية، من وجهة نظر تحاول أن تكون جديدة، حين نعرف أنّ القرن الواحد والعشرين سوف يشهد إعادة طرح واسعة لمشكلة الأمة والقومية والهوية. ففي الوقت الذي ينزع فيه العالم، أكثر من أي وقت سبق، إلى أن يتعولم وإلى أن يخترق حدود الدول وسياداتها، وفي الوقت الذي تتعاظم فيه التبعية المتبادلة ما بين أمم العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، وفي الوقت الذي تتسارع فيه حركة الرساميل والبضائع وتتضاعف السيولات المالية العابرة للقومية، وتتحكم الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي إنتاجاً واستهلاكاً. وبكلمة واحدة في الوقت الذي يتحول فيه العالم إلى " قرية كبيرة "، في هذا الوقت يُرَدُ الاعتبار، على نحو لم يسبق له مثيل، إلى عدة مصطلحات قومية مثل: الهوية، والأصالة، والخصوصية. وتدب حيوية في النزعات القومية والإثنية التي يبدو أنّ قلق العولمة قد أيقظها في كل مكان من العالم.

كما أنّ العالم يتجه نحو قيام تكتلات بشرية كبرى، سواء على مستوى قومي أو قاري، تشكل مجالاً حيوياً في الاقتصاد، وعنصراً رئيسياً في الأمن، وضمانة فعلية للاستقلال السياسي، وشرطاً ضرورياً للتحرر من الهيمنة الخارجية. وقد أصبح واضحاً أنه في القرن الواحد والعشرين لا مكان للشعوب والدول الصغيرة التي لا تنضوي في كتل بشرية ضخمة تزيد في عددها عن مائة مليون نسمة على الأقل، وتزيد في مواردها عن حجم معين يمكّنها من الصمود والاستقرار.

وسوف تكون مشكلات التلاؤم مع الظرف الكوني أربع مشكلات لا يمكن أن يغفل علاجها مخططو السياسة العربية، سواء كان التخطيط رسمياً في القمم العربية أو بصورة غير رسمية عند قادة الرأي العام. فمن هذه المشكلات اثنتان تخصان تحدياً مشتركاً يؤثر في العلاقة التي تربطهم بالولايات المتحدة (1- مدلول رد الفعل الأميركي على غزوة الحادي عشر من أيلول: شرط العولمة الوحي الذي من دونه يمتنع التعايش بين الحضارات. 2- الفعل المخلص من نتائجه على نهضتنا: وجوب الإصلاح الديني في الحضارة العربية - الإسلامية). واثنتان منها تهمان تحدياً مشتركاً يؤثر في العلاقة التي تربطهم بأوروبا المتحدة (1- مدلول تحقيق أهم مقوّمات الوحدة الأوروبية: الشرط المادي لاستقلال الإرادة السياسية. 2- الفعل الممكن من الاستعداد للتعامل مع الجار العملاق الجديد: حاجة العرب إلى تحقيق الحجم الاقتصادي والسياسي المناسب لرفع تحديات العولمة). والأخيرة تخص العوامل المؤثرة في علاقة العرب بإسرائيل وتتعين فيها المشكلات الأربع السابقة تعيّناً لصيقاً بوجود العرب. ففيها أصبحت مسألة اندراج العرب في التاريخ الكوني مسألة بقاء أكثر مما هي مجرد تلاؤم مع الظرف الدولي. ذلك أنّ سر قوة إسرائيل، التي قد تكون العائق الأساس أمام تحقيق شروط علاج الإشكالات الأربع السابقة، نابع من جمعها خيوط السلطان المادي والرمزي في التحديين الأولين لكون سياساتها تنتهز ما توفّره سياسة أميركا وأوروبا من فرص، ما يجعل حصر التصدي لها بالطرق التقليدية وفي الشرق الأوسط وحده أمراً غير مجدٍ (3).

ويبقى السؤال عن مكانة العرب في ظل العولمة سؤال عن مكانتهم عموماً في التاريخ، وبكلمة واحدة فإنه دون أن ينجز العرب " الدولة - الأمة " فلن يكون لهم مكان لا في العولمة ولا بعدها كما لم يكن لهم مكان من قبل العولمة. إنّ فكرة الدولة - الأمة بدأت تظهر جديتها وأهميتها في ظل العولمة أكثر من ذي قبل بسبب التناقض الكبير بين السلطات السياسية والمجتمعات العربية، فالمجتمعات العربية تنتمي زمنياً وبصورة ما إلى عصر العولمة فيما النظام السياسي في العالم العربي ينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية، ولما كانت السلطة السياسية وخطابها ومفرداتها وعلاقتها بالعالم فإنّ هذه السلطة أصبحت عقبة أمام الطبيعة التوحيدية للعولمة، فالذي يرى العالم " قرية كونية " مثلاً صار أولى به أن يرى العرب " قرية واحدة " وبالتالي المسألة هنا سياسية وليست حضارية أو أخلاقية أو اجتماعية (4).

III – نحو إعادة هيكلة الفكر القومي وطرح قضاياه

بعد أن انهار عالم كامل من الوقائع والأحلاف والمفاهيم والمبادئ والأوهام، لا بدَّ من مراجعة فكرية جذرية للخطط والسياسات والمُثُل والعقائد والأفكار التي بلورت الإخفاق العربي وقادت إليه. إنّ القطيعة المطلوبة مع الفكر والإشكاليات والأطروحات القومية القديمة تفترض الإمساك بالجوهر والإحالة إليه، والامتناع عن الدخول في التفاصيل. إضافة إلى أنّ إعادة هيكلة هذا الفكر تقتضي تعيين المحاور والمستويات التي تستدعي إبراز المشاكل والأزمات التي كانت الحركة العربية تخفيها أو تمرُّ عليها مرور الكرام. وإذا كان وضوح الرؤية شرطاً ضرورياً لنجاح أيِّ عمل، فإنّ الرؤية الواضحة " لا تنبثق إلا عبر قطيعة مع الرؤى

القديمة و(محاولة) تصفية الحساب معها نهائياً " (5). باعتبار أنّ الحقّ قبل الاعتقاد، والعلم والمعرفة قبل الأيديولوجيا، والواقع الموضوعي قبل الميل الذاتي والتفكير الرغبوي. إضافة إلى أنّ الفكر السائد في العالم العربي - بشكل عام - يكاد يغلب عليه الطابع الأيديولوجي الخالص، إنه يتسم بالهشاشة النظرية التي لا تتيح الامتلاك المعرفي لحقائق الواقع وضروراته واحتياجاته وحركته المستقبلية، ولهذا فهو أقرب إلى تكريس الواقع القائم وإعادة إنتاجه.

ويتجلى ذلك في كون أغلب الفكر العربي يعيش ثنائية دائمة لا يرى نفسه إلا من خلالها: ثنائية الحديث والقديم، والسلفي والمتجدد، والأصولي والمعاصر، والديني والعلماني.. الخ. وهكذا " لم يقم الفكر النظري العربي في العقود الماضية، وبقدر تبنّيه لهذه الثنائية كواقع ثابت وطبيعي، إلا بإعادة إنتاجها وتجديدها " (6). وكان من نتيجة ذلك " أنّ الفكر العربي المعاصر لم ينجز - بعد - النقلة الكيفية الضرورية للدخول في العصر والاشتراك في إنتاج علوم اجتماعية عالمية الآفاق وعلى مستوى التحدي التاريخي، الأمر الذي يترتب عليه خطر جسيم ومخيف هو خطر " تهميش " العرب في إنتاج المستقبل الإنساني" (7).

إنّ الإشكاليات السابقة تفرض علينا أن نعيد طرح قضايا المسألة القومية العربية، وخاصة الوحدة والتجزئة، على نحو جديد، منطلقين من أنّ مسألة إنجاز الدولة – الأمة الحديثة هي جوهر تلك القضايا. ومن هنا تبدو أهمية تجديد الخطاب النهضوي العربي على قاعدة: أنّ الدولة الوطنية الديمقراطية تشكّل أساس دولة الأمة الحديثة. لذلك نعتقد أنّ الحاجة تزداد إلى بحوث ودراسات عديدة، تتناول إشكاليات المسألة القومية العربية من

الوجهتين التاريخية والنظرية، وقد يساهم ذلك في منح الوعي والعمل السياسيين رؤى مستقبلية مفيدة. وتبدو أهمية ذلك، إذا عرفنا أنّ استعمال المفاهيم والمصطلحات قد أُحيط بالغموض والالتباس، فاستُعملت المفاهيم في غير محلها، وساد الاضطراب بعضها الآخر. فمفاهيم مثل: الأمة، القومية، الوطن، الحركة الوطنية، الحركة القومية، لم تُستعمَل بدلالاتها الحقيقية دائماً. ولم يكن هذا الخلط للمفاهيم بريئاً تماماً، بل ارتبط - في أغلب الأحيان- بتغطية موقف سياسي لدى استعمالها. ومن هنا يبدو أنّ الفكر العقلاني النقدي، المستوعِب لحصاد التجربة العالمية، والمنفتح على كل التيارات الفكرية والسياسية العربية، يمكنه أن يتجاوز الصعوبات المنهجية بتحديد المصطلحات والمفاهيم منذ البداية، وهذا ما نطمح إليه. وإننا إذ نمارس النقد العلمي للوعي القومي العربي التقليدي نطمح إلى تصفية كل ما هو متأخر فيه لربطه بالكونية والتقدم والديمقراطية، لأنّ هذا المضمون يشكل النقطة المركزية للمسألة القومية العربية. فالخطاب القومي يجب أن يرتفع إلى مستوى التحديات التي تجابهه، إذ إنّ الوحدة القومية ليست مجرد تجميع لأجزاء العالم العربي، من خلال أزلية الروح الخالد، بل هي محصّلةٌ لسيرورة تاريخية، ثقافية وحضارية واقتصادية، بما يحقق الشرط التاريخي لقيام الدولة القومية الواحدة.

IV – أية وحدة عربية في المستقبل

إنّ مشروع الوحدة العربية هو جوهر الحركة القومية العربية، بمثل ما هو هدفها في الوقت نفسه. ولذا فقد لازم الهدف الحركة منذ نشوئها، وتطوّر معها نموّاً وضموراً، وصعوداً وهبوطاً. ولكنّ أغلب المشاريع الوحدوية كانت من نمط الوحدات التي تفقد شعار الوحدة أهميته وجديته،

حيث أنّ بعضها جاء تعبيراً عن محور سياسي عربي ضد محور عربي آخر، كما أنّ بعضها الآخر قد جاء على أمل حل بعض المشاكل السياسية أو الاقتصادية الطارئة. وبشكل عام يمكن أن نلاحظ أنّ هذه التجارب انطوت على جانبين: أولهما سلبي، حين أُفْرِغَ شعار الوحدة العربية من مضمونه التحرري، وحين أَفْقَدَ جدّية وثقة الجماهير العربية بالوحدة. وثانيهما إيجابي، يتمثل في بداية نضج فكرة التدرّج في العمل الوحدوي، الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية للدول العربية. إنّ شعار الوحدة العربية، رغم أهميته بالنسبة لقضايا النضال العربي في التاريخ المعاصر، أصبح أكثر صعوبة وتعقيداً. لأنه من جهة أولى، لم يدخل في إطار العمل والإنجاز المتواصل والتراكمي. ولأنه من جهة ثانية، لم ينمُ بشكل واضح ومتدرّج. ولأنه من جهة ثالثة، اصطدم بتجارب فاشلة وبتراجعات متوالية. وفي ضوء هذا الواقع، لم يعد يجدي طرح شعار الوحدة بصيغته العامة، إلا بمقدار ما تكون الصيغ عملية وواقعية، يمكن من خلالها تجسيد الهدف. وبكلمة أخرى " إنّ كل خطوة عملية، مهما كانت صغيرة، في اتجاه الوحدة، هي وحدها التي ستقود إلى الوحدة، إذا كانت هذه الخطوة جزءاً من عمل كبير مخطّط، وكانت بتوقيتها وطريقة تنفيذها صحيحة ومُحْكَمَةً " (8).

فلقد دلّت التجارب الوحدوية العربية المعاصرة أنّ مطلب الديمقراطية لا يقلُّ أهمية عن الوحدة ذاتها، إذ إضافة إلى كونه مطلباً حيوياً للجماهير، فإنه المحتوى الحقيقي الفعلي للوحدة، وهو أيضاً المناخ الذي يساعد على قيامها، ثم على استمرارها وحمايتها بعد أن تقوم. كما دلت على أنّ الوحدة لا تعني الدولة المركزية أو الاندماج الكامل والفوري، لذلك فإنّ المفكرين

القوميين حاولوا أن يجدوا، بين هذين الحدين، صيغاً مرنة لتحقيق هدف الوحدة، ومن أمثلة ذلك، يمكن أن نذكر " أنّ عملية تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن تتم في فراغ بل لابدَّ أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الموجود، وهو واقع التجزئة، وتتحرك منه بقفزات متدرّجة نحو الوحدة. ولعلَّ أهم ما يمكن استنتاجــه - عملياً - من ذلك، هو أنّ الوحدة لا تتم دفعة واحدة، ولن تكون شاملة منذ البداية. والاستنتاج الآخر يتعلق بشكل نظام الحكم في الدولة العربية الموحّدة، فهو كما يبدو سيكون أقرب إلى النظام اللامركزي الاتحادي منه إلى الدولة المركزية الموحّدة " (9).

وهكذا فقد تبلورت نظرية التدرج في تشييد الوحدة العربية المستندة على البعدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث تستند هذه النظرية إلى أنّ الوحدة، بمنطق التاريخ المعاصر، تقوم على وحدات اقتصادية تمهّد لها وتقود إليها، وهذه الوحدات الاقتصادية تتم بداية داخل كل قطر عربي، ومن ثم داخل كل مجموعة إقليمية عربية. ولا شك أنّ هذه النظرية قد أخذت في التبلور بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية، من أهمها (10):

(1) - الانتكاسات القومية، وخاصة هزيمة يونيو/حزيران1967، وكذلك تجيير بطولات حرب أكتوبر /تشرين الأول 1973 لصالح عقد معاهدة " كامب ديفيد " في العام 1979.

(2) - ضخامة المصالح الدولية، وخصوصاً مصالح الدول الرأسمالية الكبرى، التي حاصرت اقتصاديات الدول النامية ووظّفتها لخدمتها. فبسبب فشل تجارب حركة القومية العربية في تشييد نموذج وحدوي، وفشلها في خطط التنمية الخاصة بها، اضطرت إلى تركيز النظر على العامل الاقتصادي ليكون أساسا لبنية الوحدة.

(3) - تعالي لغة تجميع الموارد في عموم المجتمع الدولي، الذي اتجه صوب تشييد الكيانات الكبيرة ذات الاقتصادات الواسعة.

ومن الممكن انتقاد هذه النظرية من عدة جوانب، بسبب حتميتها وإلغائها عامل الإرادة السياسية، وعدم اهتمامها بدور الأيديولوجيا الموحِّدة التي يمكن أن تبني حولها إجماعا يتجه نحو العمل الاقتصادي والاجتماعي الذي يتجه بدوره نحو الوحدة.

ولكنّ الأمر لم يقتصر على مراجعة واحدة لفكرة الوحدة العربية، وإنما تعددت وجهات النظر حول كيفية الوصول إلى دولة الوحدة، ويمكن أن نرصد الاتجاهات التالية في هذا المجال (11):

(1) - اتجاه يدعو إلى ضرورة التعرّف على القوانين العامة في العمل الوحدوي، وغرسها في عقل المواطن العربي من خلال التنظيمات القومية، ونطلق عليه اتجـــاه " الوضعية الوحدوية "، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه الدكتور نديم البيطار، الذي قدّم مجموعة من الدراسات العلمية حول ظاهرة الوحدة، وذلك من أجل تحديد القوانين الأساسية والثانوية التي تكشف عنها عملية الانتقال من حالة التجزئة إلى حالة الوحدة في تجارب التاريخ الوحدوية.

وفي مجمل ما كتبه نجد أنّ مفهوم " الإقليم - القاعدة " يشكّل المحور الرئيسي لدراساته، وحسب اعتقاده أنّ الديمقراطية لا تتحقق إلا في دولة الوحدة، وفي هذا الصدد يقول " إن نحن أردنا حقاً ديمقراطية عربية صحيحة، نامية مستقرة، وجب قبل كل شيء معالجة الضعف العربي الذي لا يسمح بظهور هذه الديمقراطية، وهذه المعالجة تفرض قيام دولة الوحدة كأداة لتوحيد وتعبئة إمكانات الأرض والشعب المتوفرة لنا

بضخامة. فالمجتمعات التي تعيش في خوف دائم على استقلالها، في قلق دائم على مصيرها وكرامتها، والتي تتعرّض باستمرار إلى المخاطر الخارجية والأزمات التي تترتب عليها، هي مجتمعات لا تنفتح لأية ديمقراطية صحيحة (12).

(2) - اتجاه يهتم بالمكوّنات القومية والطائفية، وضرورة إفساح المجال لها للمشاركة في العمل القومي، برز على الخصوص منذ سبعينيات القرن العشرين، وضمَّ عدداً من الأكاديميين والمفكرين العرب. ولعلَّ اهتمام هؤلاء المفكرين بمسألة المكوّنات يرجع إلى تفاقم بعض المشكلات السياسية التي واجهت العديد من الأقطار العربية بشأن مشكلة الأقليات (الأكراد في العراق، مشكلة جنوب السودان، الحرب الأهلية في لبنان، بروز المشكلة الطائفية في مصر، مشكلة الأمازيغ في الجزائر).

(3) - اتجاه يؤكد أنّ إيجاد المناخ الديمقراطي وإفساح المجال أمام الجماهير الشعبية، وكسر احتكار النخبة المثقفة للعمل القومي، هو الطريق لدولة الوحدة (13). حيث أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنّ قضية الديمقراطية لم تعالج في ثنايا الفكر القومي حتى قيام الحرب العالمية الثانية، أما في الفترة ما بين (1945 -- 1964) فقد أشارت الدراسة إلى أنّ الفكر القومي العربي قد أضفى الطابع الجماهيري على الحركة الوحدوية مع إعطاء ثقل لعامل الزعامة الفردية. وتشير الدراسة إلى أنّ الاتجاه إلى تبنّي الديمقراطية كطريق للوحدة العربية قد تبلور أكثر فأكثر في المرحلة (1967 - 1980).

(4) - الاتجاه الذي يركّز على المنهج الوظيفي في التعامل مع قضية الوحدة، حيث بدأ هذا الاتجاه بالتبلور خاصة بعد ظهور التكتلات الإقليمية

العربية، حيث رأى أصحاب هذا الاتجاه أنّ ظهور هذه التكتلات يُعَدُّ تطبيقاً للمنهج الوظيفي في التعامل مع قضية الوحدة، كما أشار بعضهم إلى أنّ هذه التكتلات تستلهم نموذج " السوق الأوروبية المشتركة ". والواقع أنّ هذا المنظور للاتجاه الوظيفي يعني أنّ لكل تجمع من الأقاليم العربية دوراً محدّدا لا يمكن أن تستقيم الحياة العربية المشتركة إلا بقيامه به.

وفي الواقع تفرز المنطقة العربية أربع تجمعات إقليمية رئيسية، تنبثق من اعتبارات متنوعة تعكس اهتمام أطرافها بمحيطهم الجغرافي المباشر، يقع اثنان منها في الجناح الأفريقي من العالم العربي هما: تجمع وادي النيل، والمغرب العربي الكبير. ويقع الآخران في الجناح المشرقي من العالم العربي هما: التجمع الخليجي، والهلال الخصيب. وبعد كل الأفكار والتجارب الوحدوية، التي عرفتها الأمة العربية في تاريخها المعاصر، تبلورت كتابات وحدوية جديدة، خاصة منذ السبعينيات، تتميز بـ " عقلنة الخطاب الوحدوي ". وهي تنطلق من أنّ الكتابات الرومانسية عن الوحدة العربية تساهم في إغناء الوجدان العربي، وتوسّع دائرة الحلم العربي، لكنّها لا تقيم الوحدة. إذ إنّ التأثير الحقيقي لا يتم إلا بعد فهم معطيات المحيط العربي، بكل متغيّراته وثوابته. وهو ما يعني محاولة إنجاز الحسابات السياسية التاريخية والعقلانية، ومحاولة تعميق الوعي بالمصالح والمنافع والخيرات المشتركة. لقد ميّزت الكتابات التقليدية في الفكر الوحدوي بين المدخل السياسي، والمدخل الاقتصادي، والمدخل العسكري للوحدة العربية. أما الفكر الوحدوي الناشئ فإنه " يتجه، من جهة، نحو إعادة النظر في منطق

التمايز بين المداخل المذكورة. مع محاولة إبراز التداخل الكبير بين الرأسمال الاقتصادي والرأسمال السياسي، والرأسمال الرمزي الثقافي ".

لا ترتبط العقلنة هنا بالدفاع عن المدخل الاقتصادي بقدر ما تتجه نحو مواجهة الإشكال الوحدوي في شموليته، فالاقتصاد والسياسة والثقافة والتربية والحرب، كلها عناصر متداخلة، حتى وإن صُنِّفَت بشكل منفصل ومتقطّع، وإنّ التفريط في أي جانب منها، باسم المطلب الكلي الشامل، يفرّط فيها أكثر مما يقرّب منها (14).

ويحتل مفهوم الدولة الوطنية مكانة هامة في الكتابات الوحدوية الجديدة، باعتبار أنّ تراكم خبرات بناء الدولة الوطنية الحديثة يساعد على إمكانية بلورة رؤية واقعية لكيفيات بناء الدولة القومية الواحدة. وعلى هذا الأساس، فإنّ البناء الوحدوي العربي، المستفيد من التجارب الوحدوية السابقة بما فيها بناء الدول الوطنية الحديثة، يُعتَبَر بمثابة تعاقد قومي جديد، أساسه الخيار الديمقراطي الحر " لا يمكن أن تتم الوحدة العربية أو تكون دون ديمقراطية، بدون تراضي الدول العربية المرشّحة لأن تتحد إما كمجموعات إقليمية، أو كوطن عربي ككل. لا طريق آخر للوحدة العربية إلاّ طريق التراضي الديمقراطي بين هذه الدول، أي أنه يجب أن تعترف كل دولة عربية بالدولة العربية الأخرى، ولا يمكن أن تكون الديمقراطية بهذا الشكل إلا إذا كانت متوفرة في كل بلد على حدة " (15).

إنّ الوحدة العربية ليست عملية قيصرية إكراهية ضد كل الوقائع القائمة في العالم العربي، وإن كانت في جوهرها ثورة على جوانب كثيرة من تلك الوقائع، بل هي خيار طوعي حر وواعٍ يسلكه الأفراد والجماعات بفرادة مدركة لمصلحتها. كما أنّ علاقة الوحدة العربية بالتقدّم هي علاقة

السبب بالنتيجة، إذ إنّ كلاً منهما سبب للآخر ونتيجة له في آن واحد. فإذا كانت التجزئة محصّلة التأخر التاريخي للأمة العربية والأوضاع الإمبريالية التي نشأت عنه، وعامل تكريسه وتعميقه، فإنّ الوحدة هي محصّلة التقدم العربي والتحرر من السيطرة الإمبريالية ورافعتهما في آن واحد.

لقد غدا ثابتاً أنّ التجارب الوحدوية العربية، على مدى ثمانين سنة من القرن العشرين، لم تكن إلاّ محاولة استعادة بعضها لبعض، في طبعات تختلف في شكلها، بينما مضمونها لم يتبدل في أغلب الأحيان، وصعوباتها هي نفسها. فما هي الأوهام التي سقطت في امتحان التجربة والتاريخ؟ (16):

1- الوحدة " الانعزالية "، حيث توهّم أغلب القوميين أنّ الوحدة شأن عربي محض، طالما أنّ شروطها الذاتية، المتعلّقة بإرادتنا، وشروطها الموضوعية، المتعلّقة بمقوّماتها، متوفرة وموجودة، وهي لذلك تعنينا وحدنا أو لا دور للآخرين فيها إلاّ بمقدار ضئيل. وإذا كانت الوحدة شأناً داخلياً، في المرتبة الأولى، إلا أنها أيضاً شأن دولي، تاريخي - سياسي مرتبط بمجموعة شروط وقواعد، أكثر تعقيداً واتساعاً من أن نملكها وحدنا.

إنّ كل زعم بإمكانية بناء وحدة، باعتبار ما نملك من قوة وحسب، بمعزل عن محيطها وواقعها وعالمها، هو وهم باطل. إذ لا قوة لمن لا يستطيع أو لا يعرف كيف يحول بين معوّقات الخارج ورغبات الداخل.

2 - الوحدة " الفارغة "، أي الوحدة من دون مضمون، وهي وحدة لا تاريخية، أي خارج سياق الأشياء والوقائع والأفعال. فلقد ظن بعض

القوميين أنّ المطلوب هو الوحدة وكفى، انطلاقاً من الاكتفاء بالمبدأ وإهمال التفاصيل والتطبيقات العملية.

3 - الوحدة " الزعاماتية "، وهي التي تنشأ بفعل إرادات أو رغبات ذاتية لـ " الزعيم "، والرغبة التي " تنشئ " وحدة اليوم، في ظل مشاعر وأسباب وشروط محددة، سرعان ما تطيح بها رغبة أخرى في اليوم التالي، في ظل مشاعر وأسباب وشروط مختلفة، فتُلغى الوحدة بقرار مثلما قامت بقرار.

4 - الوحدة " اللاديمقراطية "، إذ إنّ بعض القيادات القومية ارتأت أنّ مطلب الوحدة هو أكثر شرفاً ونبلاً وتعميماً من أن تحدّه شروط الديمقراطية، وكأن الوحدة إضافة محايدة لا علاقة لها بالناس، بحياتهم وبمستقبلهم، وعليه فهي إما أن تصون حرياتهم وحقوقهم الأساسيـة، أو تسيء إلى تلك الحريات والحقوق فتسيء، بالتالي، إلى حياتهم ومستقبلهم. فإذا كان مطلب الوحدة قادراً أن يدفع ملايين الناس إلى الشوارع لتفرض الوحدة فرضاً، فإنّ اللاديمقراطية قادرة، بدورها، أن تعيد هذه الملايين إلى بيوتها مُحبَطة ويائسة وكافرة بالوحدة نفسها.

وهكذا، فإنّ الدرس الأهم من التجارب العربية الوحدوية المعاصرة هو أنّ التسرّع في إظهار مطلب الوحدة، كيما يُذبَح بعد ذلك، هو أكثر إيلاماً للمشروع القومي، من التأنّي في طلبها والتدقيق في شروطـها، والتعقّل في البحث عن أشكالها العملية، حتى وإن طال بها الزمن أو تأخر.

إنّ الروابط المعنوية التي تربط الشعوب العربية، على أهميتها بالنسبة للوحدة القومية، لا تكفي لإقامة البنيان السياسي المؤسساتي للدولة الواحدة. إذ إنّ هذا البنيان يحتاج، بالإضافة إلى العوامل المعنوية، إلى

قاعدة مجتمعية مدنية، قائمة على وحدة التفاعل الحياتي والمعيشي، وعلى بنى سياسية ومؤسساتية داخل مجتمعاتها الوطنية، قبل أن تنتقل إلى الكيان القومي الواحد.

كما أنّ التجربة أثبتت أنّ الوحدة العربية ليست عقيدة أو أيديولوجية مغلقة على ذاتها بل هي مفهوم وهدف استراتيجي، يمكن أن تتلاقى على تحقيقه تيارات فكرية وسياسية متباينة. فوحدوية أي برنامج أو ممارسة، لم تعد تقاس بالشعار المرفوع، بل تقاس – أساساً - بمقدار نجاح هذا البرنامج أو الممارسة في إيجاد وقائع وحدوية فعلية على الأرض، تستقطب الجماهير إلى العمل الوحدوي.

وهكذا، فإنّ النقد الذاتي هو دافع ومحرّك ورافع نحو التقدم، فلا يجوز أن نكتفي بنقد الإمبريالية والصهيونية وجعلهما مشجباً نعلّق عليهما هزائمنا. فقد سحقت فكـرة " الثورة " فكرة " التقدم " في العالم العربي المعاصر، خاصة في قطريه الرئيسيين سورية والعراق. وليس المطلوب بناء أيديولوجية جديدة، وإنما المطلوب هو تغيير نوعية العلاقة القائمة بين الأفكار والتيارات القائمة في العالم العربي، وتحويلها من علاقة عداء وقطيعة واقتتال ذاتي إلى علاقة تعايش وتواصل وحوار وتبادل. وعليه، فإننا لسنا بحاجة لشعارات من أجل مواجهة التحديات الكبيرة المطروحة على أمتنا العربية، بل الارتقاء إلى مستوى التحديات، بما يخدم مصالح الأمة ويضمن حقوقها الأساسية في السيادة والحرية والاستقلال التام.

إنّ مشروع النهضة العربية، أي قضايا المسألة القومية العربية، كان ولا يزال في حاجة إلى فكر الأنوار والحداثة، وكذلك استيعاب التحوّلات

والتغيّرات التي تطرأ على الساحتين العربية والدولية. مما يستوجب الاعتراف بالخصوصيات الوطنية، في إطار التنوع ضمن أمة عربية واحدة، مع إمكانية تحويل التنوّع إلى عنصر غنى للثوابت القومية الضرورية لتطور كل حركة قومية. ومن أجل ذلك، تبدو الديمقراطية في رأس أولويات التجديد القومي العربي، فالمسألة القومية تستدعي مقولات جديدة: المجتمع المدني، الديمقراطية، الدولة الحديثة، المواطنة. وتبدو أهمية ذلك إذا أدركنا أنّ العالم العربي المعاصر، بشكل عام، لا يملك لغة سياسية حديثة، منظّمة وممأسسة، في بناه السياسية والثقافية، إذ بقي خارج تسلسل وتاريخ الأحداث، فالماضي مازال ملقى على هامش الحاضر، بل يهدد المستقبل.

لذلك، فإنّ الأمة يجب أن تتجه نحو البحث عن حل تمديني - ديمقراطي، مما يعمّق المحتوى الإنساني والمضمون الديمقراطي للحركة القومية العربية، على مستوى الفكر كما على مستوى الممارسة. ففي مجتمع واسع متعدد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية كعالمنا العربي الكبير، لا يمكن لحركته الجامعة إلا أنّ تكون حركة ديمقراطية تعترف بالتنوّع وتُثرى به، وتحترم تعدّد الجماعات المكوِّنة للأمة وتسعى إلى تحقيق التكامل بينها، بل تحترم السيادات الوطنية لأقطارها وتسعى لأن تحقّق تكاملها القومي بعد أنّ ترسّخ إحساس أبناء هذه الأقطار بهذه السيادة. إنّ انخراط العرب في العالم المعاصر يتطلب منهم البحث عن مضمون جديد لحركتهم القومية التحررية، بما يؤهلهم لـ " التكيّف الإيجابي " مع معطيات هذا العالم، وبالتالي الانخراط في مقتضيات التوسع الراسمالي، بما يقلل من الخسائر التي عليهم أنّ يدفعوها نتيجة فواتهم التاريخي، لربما

تتوفر شروط عامة للتحرر في المستقبل. فالعرب ليسوا المبدأ والمركز والغاية والنهاية، هم أمة من جملة أمم وحضارات وثقافات، لا يمكن أن ينعزلوا عن تأثيرات وتطورات العالم الذي يعيشون فيه. إنّ الأمم التي تدور حول نفسها لا يمكن أنّ تتقدم، خاصة عندما تكون خطابات نخبها الفكرية والسياسية متوازية لا تواصل بينها، في حين أنّ التقدم يتطلب تراكم خبرات كل قوى الأمة، التي تعانق تناقضاتها، وتبحث عن حلول ممكنة وواقعية لمشكلاتها.

ومن سياقات ما قدمته، يبدو أنه لا يجوز القفز عن واقع الدولة الوطنية تحت أي عنوان، بما فيه الطموح المشروع إلى دولة عربية واحدة. فالأمة العربية لن تكون أمـــة " قبائل "، وإنما أمة دول حديثة تطمح إلى توحيد جهودها للبحث عن مصالحها المشتركة وتعظيمها. إنّ المشكلة الأهم المطروحة أمام الحركة القومية العربية هي بناء الدولة الحديثة، وما يتفرع عنها من أدوات مفاهيمية تنتمي إلى المجال التداولي المعاصر: الأمة، المجتمع المدني، المواطنة، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التعاقد الاجتماعي، الشرعية الدستورية والقانونية، التنوير، العقلانية، العلمانية. إننا أحوج ما نكون إلى استنباط وسائل جديدة لاستنهاض العمل القومي الديمقراطي العربـي، وقد بدت أهمية بناء المجتمع المدني، بعيداً عن لعبة الصراع على السلطة، باعتبار ذلك هو السبيل إلى تعميق الاستقرار الاجتماعي وتطويره على أسس ديمقراطية وحدوية عقلانية هادئة. كما أنّ المشروع الحضاري العربي مازال، بأهدافه الكبـرى، مطمح كثير من النخب الفكرية والسياسية العربية: الوحدة العربية في مواجهة التجزئة، والديمقراطية في مواجهة الاستبداد، والتنمية المستقلة في مواجهة التأخر،

والعدالة الاجتماعية في مواجهة الظلم والاستغلال، والاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية، والتجدد الحضاري في مواجهة التجمد التراثي من الداخل والمسخ الثقافي من الخارج.

الهوامش

(1) - العروي، عبد الله: الأيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة: محمد عيتاني، تقديم: مكسيم رودنسون، الطبعة الثالثة - بيروت، دار الحقيقة، 1979، ص 14.

(2) – الأنصاري، محمد جابر: خطاب يفسّر الماء، بعد الجهد، بالماء... إلى أين يقود الأمة؟ - عن صحيفة " الحياة " اللندنية، العدد (14204) – 7 فبراير/شباط 2002.

(3) – المرزوقي، أبو يعرب: النخب العربية وفرص تحديات العولمة لمجتمعاتها – عن صحيفة " الحياة " اللندنية، العدد (14203) – 6 فبراير/شباط 2002.

(4) – د. برقاوي، أحمد: لا مكان للعرب في التاريخ قبل إنجاز " الدولة – الأمة " – عن صحيفة " البيان " الإماراتية ليوم 21 ديسمبر/كانون الأول 2001.

(5) - د. الجابري، محمد عابد: وجهة نظر/نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، الطبعة الأولى- بيروت، المركز الثقافي العربي- 1992، ص 9.

(6) - د. غليون، برهان: الوعي الذاتي، تونس- دار البراق للنشر، بدون تاريخ النشر، ص 90.

(7) - د. أمين، سمير: بعض قضايا المستقبل/ تأملات حول تحديات العالم المعاصر، الطبعة الأولى- القاهرة، مكتبة مدبولي- 1991، ص 159.

(8) - د. منيف، عبد الرحمن: القومية والهوية والثورة العربية - عن كتاب دراسات في الحركة التقدمية العربية، الطبعة الأولى – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية – يونيو/حزيران 1987، ص 92.

(9) - د. حمادي، سعدون: القومية العربية والتحديات المعاصرة - عن كتاب تطور الفكر القومي العربي، الطبعة الأولى- بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية- يونيو/حزيران 1986، ص 361.

(10) - د. بربوتي، حقي اسماعيل: الوحدة العربية والآفاق الفكرية المتعارضة للعقل العربي - عن مجلة " الوحدة "، الرباط - المجلس القومي للثقافة العربية، العدد (89) - فبراير/شباط 1992، ص 27 - 28.

(11) - د. أبو عامود، محمد سعد: إشكالية العلاقة بين الوحدة والديمقراطية في الفكر السياسي العربي - عن مجلة " الوحدة "، الرباط - المجلس القومي للثقافة العربية، العدد (89) - فبراير/شباط 1992، ص 44.

(12) - د. البيطار، نديم: التجزئة والآلية القطرية - عن مجلة " الوحدة "، الرباط - المجلس القومي للثقافة العربية، العدد المزدوج (29 - 30)، فبراير/ شباط - مارس/آذار 1987، ص 88 - 89.

(13) - ظهر ذلك جلياً في كتاب يسين، السيد (مشرف): تحليل مضمون الفكر القومي العربي، الطبعة الثالثة – بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية – مارس/آذار 1985.

(14) - عبد اللطيف، كمال: في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد - عن مجلـــة " الوحدة "، الرباط - المجلس القومي للثقافة العربية، العدد (65) - فبراير/شباط 1990، ص 9.

(15) - د. الجابري، محمد عابد: نقلاً عن مقابلة منشورة في صحيفة " القبس " - الكويت، 1-2 أكتوبر/تشرين الأول 1988.

(16) - د. شيّا، محمد: جدلية التفتت والوحدة في المشرق العربي (1970 -1990)، الطبعة الأولى – بيروت، معهد الإنماء العربي – 1991، ص ص 130-134.

(*) - نُشرت في مجلة " المستقبل العربي " - مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – العدد (281) - تموز/ يوليو 2002.

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=770901

12 - مونديال قطر 2022.. أغلى نهائيات كأس عالم على مر التاريخ

بعد 12 عاما على منح قطر حق استضافة مونديال كأس العالم في قرار أثار جدلا، اقترب موعد انطلاق المنافسات. وعلى مر هذه الأعوام، استثمرت قطر المليارات ليصبح مونديال 2022 الأغلى على الإطلاق بتكلفة تجاوزت عتبة 200 مليار دولار.

بات من الصعب تحديد التكلفة الدقيقة لنهائيات كأس العالم التي ستنطلق في قطر الأحد، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

بات من الصعب تحديد التكلفة الدقيقة لنهائيات كأس العالم التي ستنطلق في قطر الأحد، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. بيد أن ما هو مؤكد يتمثل في أن مونديال قطر سيكون الأغلى منذ بدء بطولات كأس العالم في عام 1930 وسط تقديرات بأن التكلفة قد تتساوى مع ما جرى إنفاقه على واحد وعشرين بطولة سابقة مجتمعة.

وبحسب تقديرات مجموعة من الخبراء وأيضا تقارير صحافية، فإن تكلفة مونديال قطر ستتجاوز عتبة المائتي مليار دولار وقد تكون أكثر من هذا الرقم بكثير.

الجدير بالذكر أن مونديال البرازيل عام 2014 كأن يُعد الأغلى فيما أحتل مونديال روسيا عام 2018 المرتبة الثانية حيث وصلت تكلفة البطولتين معا أقل من 15 مليار دولار.

وفي ذلك، قال دان بلوملي خبير تمويل كرة القدم والمحاضر في جامعة شيفيلد هالام، إنه عندما جرى منح قطر حق استضافة مونديال عام 2022 في عام 2010، أشارت التقديرات الأولية بأن التكلفة المحتملة سوف تصل 65 مليار دولار.

وفي مقابلة معDW ، أضاف أن بعض التقديرات الحديثة تشير إلى أنه من المحتمل أن "تتجاوز التكلفة 200 مليار دولار"، مضيفا "سيكون مونديال قطر الأضخم من حيث التكلفة على الإطلاق رغم أننا حتى لا نعرف المقدار بشكل دقيق."

لماذا تتباين التقديرات؟

ذهبت تقديرات لشركة "فرونت أوفيس سبورتس" الأمريكية المتخصصة في مجال الاستشارات المالية الرياضية، إلى أن تكلفة

مونديال قطر قد تصل إلى 220 مليار دولار. في المقابل صرح حسن الذوادي، الأمين العام للجنة المنظمة للمونديال، بأن تكاليف البنية التحتية التي جرى إنشاؤها في الدولة الخليجية منذ منحها حق استضافة البطولة سوف تتجاوز 200 مليار دولار.

ويعود هذا التباين أو عدم الدقة في تقدير إجمالي التكلفة إلى أن غالبية الأموال التي تُقدر بالمليارات التي أنفقتها الحكومة القطرية منذ عام 2010 كانت لإنشاء بنية تحتية غير مرتبطة بكرة القدم مثل تشييد شبكة جديدة للمترو في العاصمة الدوحة ومطار دولي وطرق جديدة فضلا عن بناء حوالي مئة فندق جديد ومرافق ترفيهية فيما يأتي الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات في إطار تنفيذ مشروع "رؤية قطر الوطنية 2030."

اتهمت منظمات حقوقية قطر بإساءة معاملة العمال الأجانب بما في ذلك تدني الأجور والعمل القسري

وفي مقابلة معDW ، قال كيران ماجواير، خبير تمويل كرة القدم في جامعة ليفربول، إن مونديال كأس العالم كان "بمثابة آلية لتسريع رغبة الحكومة القطرية في معالجة القضايا المتعلقة بالبنية التحتية في البلاد حيث كان المونديال نقطة تحول في هذا الصدد." وأضاف "يعد مونديال قطر الأغلى على الإطلاق مقارنة بالبطولات السابقة."

بدوره، اعتبر بلومي مونديال قطر "رهانا كبيرا على القوة الناعمة"، لكنه من الناحية التجارية يمثل خسارة، مضيفا هذا الأمر لا يثير قلق قطر الغنية بالغاز في ضوء ما تزخر به من ثروات كبيرة في مجال الطاقة.

وفي هذا الصدد، قال إن المكاسب الرئيسية التي تسعى قطر إلى تحقيقها من وراء استضافة كأس العالم ليست "تجارية"، مضيفا أن الدافع الرئيسي يتمثل في "تعزيز العلاقات الدولية ودور قطر الاستراتيجي والدفاعي كقوة ناعمة فيما يبدو أن المال ليس هدف قطر."

الجانب المظلم: وحتى في حالة اعتبار ذلك، فإن البطولة ما زالت تواجه إشكالية "الإرث" كما حدث مع بطولات كأس العالم الأخيرة بمعنى أن البطولة يجب أن تترك بصمة ذات مغزى للدولة المضيفة خلال شهر واحد من بدء المباريات وحتى المباراة الأخيرة.

وقد واجهت الدول التي استضافت بطولات كأس العالم هذا التحدي، بيد أن في حالة قطر ثمة شكوك.

استاد قطر 974 الذي سوف يستضيف مباريات كأس العالم

وفي سياق متصل، فإن قضية الملاعب الكروية كانت الأكثر وضوحا في هذا الصدد إذ إنه جرى إنشاء سبعة من الملاعب الثمانية التي سوف تستضيف منافسات كأس العالم، من الصفر فيما قالت الحكومة القطرية إن تكلفة الإنشاء بلغت 6.5 مليار دولار.

لكن مع انتهاء البطولة، فإن قطر التي يبلغ عدد سكانها 2.8 مليون نسمة، لن تكون في حاجة إلى مثل هذا العدد من الملاعب.

وقد مثلت الاستثمارات الكروية غير المرغوب فيها أو غير المربحة، إشكالية للدول التي استضافت بطولات كأس العالم الأخيرة، لكن قطر

تطمح في التغلب على ذلك إذ ستعمل على إبقاء ثلاثة من الملاعب الثمانية فيما سيُجرى تفكيك الملاعب الخمسة المتبقة أو إعادة تحويلها لأغراض بديلة أو حتى سيتم تقليص قدراتها بشكل كبير.

يعتقد كيران ماجواير، خبير تمويل كرة القدم في جامعة ليفربول، أن قطر ستستخدم هذه المرافق والملاعب الكروية للحصول على حق استضافة نهائيات بطولات أوروبية مثل نهائي دوري أبطال أوروبا والدوري الأوروبي.

العمال الأجانب: ويلقى مصير العمال الأجانب الذين عملوا في الإنشاءات الرياضية في قطر على مدى عقد، بظلاله على قضية تكلفة مونديال قطر خاصة وأن الدولة الخليجية تعرضت لانتقادات شديدة من منظمات حقوقية بشأن معاملة العمال الأجانب.

يقول خبراء إن تكلفة مونديال قطر تجاوزت 200 مليار دولار

ففي عام 2016، اتهمت منظمة العفو الدولية قطر بارتكاب "تجاوزات فاضحة" بحق عمال أجانب قالت إنهم كانوا ضحايا عمل قسري خلال إنشاء ستاد خليفة الدولي. وأفادت تقارير بوفاة آلاف العمال الأجانب في قطر منذ عام 2010 إذ ذكرت صحيفة "الغارديان" في فبراير/ شباط العام الماضي أن 6500 عامل مهاجر من الهند وباكستان ونيبال وبنغلاديش وسريلانكا لقوا حتفهم في البلاد بين عامي 2010 و2020. وإزاء ذلك، قال خبراء حقوقيون إن وفاة العدد الكبير من العمال الأجانب كانت مرتبطة باستضافة قطر لكأس العالم.

في المقابل، أقدمت قطر على بعض الإصلاحات في مجال العمالة الأجنبية على أراضيها خلال السنوات الأخيرة، لكنها ظلت اصلاحات متواضعة فيما أكدت منظمة العفو الدولية على أن المشاكل الأساسية ما زالت قائمة. وذكرت المنظمة في تقرير نُشر الشهر المنصرم "لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة حتى اليوم على نطاق كبير."

الفيفا تفوز مرة أخرى:

وفيما يتعلق بالفيفا، المنظمة التي ترعى شؤون كرة القدم على مستوى العالم، فإن قضية وفاة العمال المهاجرين أو قضية تكاليف استضافة قطر لكأس العالم، لن يكون لها أي تأثير على هدفها النهائي من البطولة.

وفي ذلك، قال دان بلوملي إن الفيفا سوف تجني مكاسب مالية كبيرة من وراء مونديال قطر كما كان الحال مع البطولة السابقة، مضيفا "تحقيق المكاسب المالية ما ترمي الفيفا إلى تحقيقه من وراء بطولات كأس العالم من أجل توفير الموارد المالية لأربع سنوات مقبلة."

وأشار إلى أن إيرادات كأس العالم السابقة في روسيا فاقت توقعات الفيفا، مضيفا أنها تتوقع "نجاحا مماثلا في قطر. قد تكون تكلفة البطولة كبيرة لكنها على عاتق الدولة المضيفة، لكن ما يهم الفيفا ضمان نجاح البطولة ولا يساورها أي قلق حيال التكاليف." سوليفا أرثور/ م ع

https://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%88%D9%86%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%82%D8%B7%D8%B1-2022-%D8%A3%D8%BA%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D8%A3%D8%B3-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE/a-63753194

مونديال قطر 2022.. أغلى نهائيات كأس عالم على مر التاريخ

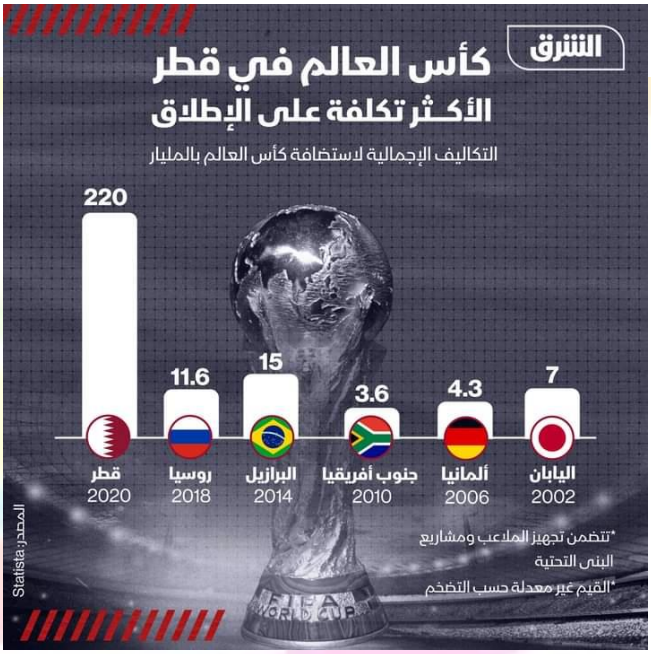

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رابعاً - أخبار الاقتصاد السوري:

13 - محمد غسان القلاع، قامة اقتصادية، حديث الأربعاء الاقتصادي رقم /179/

-حديث اليوم ليس أربعائياً وإنما ثلاثائياً ويتواكب مع حفل تكريم قامة اقتصادية محترمة جداً، كان لها تأثيراً مهماً على الساحة التجارية والاقتصادية السورية منذ مطلع السبعينات وحتى الآن.

-من الممكن ان تتفق مع هذه الشخصية وقد تختلف معها، ولكن لا يمكن لك أن تتجاهلها، فهي شديدة العمق، قوية التأثير، علمية بامتياز وعملية لأبعد الحدود.

-ساهمت في خدمة الوسط التجاري على مدى خمسين عاماً بالتمام والكمال، وكان لها كلمة الفصل في أغلب المحطات التي مرَّ بها المجتمع التجاري الدمشقي والسوري، وكان همها دوماً الخدمة العامة والمصلحة العامة ولم تتراجع يوماً ما عن قناعاتها الوطنية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لها الفعل المباشر في اجتماعات اللجان الحكومية والاستشارية ولم تبخل في منح الوطن خلاصة تجربتها وعلمها وخبرتها، ولم تترك الوطن لأن الوطن لم يتركها وظل ساكنا في قلبها وعقلها وروحها، تحزن لحزنه وتفرح لفرحه ومازالت تدعو للتآلف والمحبة والتعاون والمصالحة لتعود سورية كما كانت وكما عاشتها هذه القامة في

بداية شبابها، وفوق ذلك كله كانت في جميع المناصب التي تبوأتها قوية التأثير تجمع الحكمة والموضوعية وتتحلى بالجرأة و قول الحق ...

-إنها (شخصية)المكرم من قبل جمعية العلوم الاقتصادية السورية والذي كان نائباً لرئيس مجلس إدارتها، ورئيساً لاتحاد غرف التجارة السورية، وغرفة تجارة دمشق سابقاً، ورئيساً سابقا لمجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وعضو المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء.

-إنه الاستاذ المحترم الغالي الأصيل (محمد غسان القلاع) التاجر الصادق، والشامي العتيق، والصناعي المتقن، والمصدِّر الطموح، والاقتصادي النبيل، والمتعلم المفوه، والقارئ الغزير، والمثقف اللامع، والوطني الصادق، والإنسان المتواضع بعمله وحياته وتصرفاته.. إنه شهبندر التجار باستحقاق وجدارة.

-وإذا كانت جمعية العلوم الاقتصادية تحتفي به اليوم كأحد أركانها، فهي تحتفي بجميع هذه الأخلاقيات العالية التي كان لها التأثير الواضح على ساحة العمل الاقتصادي.

-تحية لهذه الشخصية المتفردة التي عرفتها منذ اثنان وثلاثين عاماً، وكان لي أباً وناصحاً وحكيماً.

-أطال الله في عمره ومَتعّه بالصحة والعافية وراحة البال.

دمشق 2022/11/8

كتبه د. عامر خربوطلي، العيادة الاقتصادية السورية

14 - أساتذة جامعيون يرفضون مشروع تمديد سن التقاعد.. ولهم مبرراتهم

«التدريس لا يأتي بالقوة والإلزام» بهذه الجملة عبر عدد من أساتذة الجامعات عن رفضهم للمشروع القاضي بتعديل قانون تنظيم الجامعات، ورفع سن التقاعد لأساتذة الجامعات خمس سنوات لتصبح في المشروع الجديد (الأستاذ 75 سنة، الأستاذ المساعد 70 سنة، المدرس 65 سنة، وإضافة أعضاء الهيئة الفنية من مرتبة مشرف على الأعمال ومدير الأعمال لتصبح 65 سنة بدلاً من 60 حالياً).

المشروع أثار جدلاً كبيراً بين الأوساط التعليمية لجهة إقدام الوزارة لتغطية النقص الحاصل بأعضاء الهيئة التدريسية إلى إلزام الأساتذة وحجزهم لسنوات إضافية، ما ينعكس سلباً على واقعهم المعيشي وسط قلة المحفزات المقدمة للأساتذة مقارنة مع الإغراءات التي ينالونها من الجامعات الخاصة.

غير منطقي

كما لاقى مشروع التمديد استغراب شريحة كبيرة من الطلاب ممن طالبوا بضرورة فتح المجال للكوادر الشابة والحصول على فرصتهم، وتوفير الشواغر والملاكات لاستقطابهم ولاسيما في التخصصات الطبية النادرة والمعلوماتية والجوانب التطبيقية، ناهيك عن خلق المرونة في طرح العديد من المسابقات لسد النقص الحاصل بالمدرسين، وخاصة أنه من غير المنطق دخول أستاذ بعمر يتجاوز الـ70 عاماً إلى محاضرة تضم

عدداً كبيراً من الطلاب، وبالإمكان الاستفادة من خبرتهم الكبيرة بقضايا غير تدريسية وترتبط بالناحية العملية والمتعلقة بالإشراف على الرسائل الخاصة بطلبة الماجستير والدكتوراه.

وفيما رأى البعض من الأساتذة أن هناك ضرورة وأهمية لهذا المشروع في الاعتماد على عدد من المدرسين الخبرة ونظراً للحاجة الماسة بعد النقص الحاصل في أعضاء الهيئة التدريسية والحصول على تعويضات التفرغ بالنسبة للمدرسين في الكليات النظرية بالجامعات، أكد أساتذة آخرون أن هناك تأخراً بات واضحاً في إقرار تحسين رواتب وأجور المدرسين والأساتذة في الجامعات الحكومية

لم يؤخذ رأي الأساتذة!

وأكد أحد عمداء الكليات الذي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ«الوطن» أنه من غير المنطقي بمكان التوجه لإلزام الأساتذة بمشروع التمديد، تحت مبررات أن اهتمام عدد من الأساتذة أصبح للتعليم الخاص على حساب الحكومي، لكن نعتقد أن التعليم لا يأتي بالفرض والإلزام، وخاصة أنه لم يؤخذ رأي شريحة الأساتذة ولا حتى القانونيين في كليات الحقوق والمختصين قبل إعداد مشروع القانون.

وحول مشروع فتح سقف الرواتب الذي يتم الحديث عنه، أكد العميد أنه لا يعالج المشكلة الراهنة، وخاصة أن الرواتب محدودة ولا تتناسب مع الظروف الراهنة وارتفاع الأسعار والتكاليف الكبيرة، مضيفاً: بالإمكان جعل الموضوع بشكل اختياري غير ملزم وعلى أقل تقدير للشريحة الثانية (الأستاذ) بعمر الـ65 عاماً، بجعل 5 سنوات اختيارية، مع إمكانية طرح الإلزام بالنسبة لمدرسين ممن يصل لعمر الـ60 لـ 65

عاماً، مع جعل الأمر اختيارياً بالنسبة لشريحة المدرسين بعد الـ65 علماً (أستاذ مساعد- أستاذ).

تعديل قانون التفرغ

وقال: إن مشروع التمديد والإلزام وإن سار في هذا الاتجاه، يجب أن يقابله إحداث تعديل على قانون التفرغ، والسؤال: ما المشكلة في سعي الأستاذ إلى تحسين مستواه المعيشي في إحدى الجامعات الخاصة بما لا يتعارض مع واجباته التدريسية في الجامعات الحكومية؟

وأضاف: في حال تم إلزام الأساتذة بالتمديد، فإن الالتزام أصبح من الأستاذ شكلياً (أي التدريس بالإلزام) وهذا الأمر له انعكاس سلبي.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال الأستاذ في كلية الحقوق في جامعة دمشق وعضو مجلس الشعب الدكتور محمد خير العكام: يبدو أن وزارة التعليم العالي تشعر بأن كوادرها تتسرب، بمعنى أن عدد الكوادر ممن يدخل إلى سلك التدريس أقل من عدد الكوادر التي تتقاعد، مضيفاً إن هناك حاجة للتمسك بمن بقي ولو عن طريق التمديد.

أكثر عمقاً

وحسب العكام، إذا كانت حاجة الوطن تقتضي التمديد للأساتذة فأنا مع التمديد، ولكن على الوزارة أن تفكر بشكل أكثر عمقاً لترى لماذا يتسرب الأساتذة، فيجدون عدم اهتمام بهذا الكادر ودوره المهم في صناعة العلم والتعليم العالي، في ظل الانخفاض المخيف لمستوى الأجور، وجمود التعويضات المتعلقة بالأساتذة كتعويضات التأليف وغيرها بحيث أصبحت التعويضات لا قيمة لها.

وتساءل العكام: هل يعقل أن يبلغ تعويض تقييم رسالة دكتوراه 9 آلاف ليرة فقط؟، مضيفاً: إن فتح السقوف مطلب حق، علماً أن عدداً من أعضاء الهيئة التدريسية لا يترفعون عن قصد كي يحالوا إلى التقاعد والتوجه إلى إحدى الجامعات الخاصة، بسبب الانخفاض الكبير بالتعويضات التي يقبضها الأساتذة.

وأشار العكام إلى وجود عدة مبررات تدفع الأستاذ إلى التسرب إلى القطاع الخاص وحتى إلى خارج البلاد، لذا لا بد من الاهتمام أكثر بوضع الأستاذ والتفكير جيداً وبعمق بالأسباب التي أدت إلى تسرب الأساتذة والعمل على حلها تباعاً.

تراكم خبرة

أما الأستاذة والخبيرة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب تساءلت: لماذا لا تعدل المادة 111 بإضافة بند يتعلق بأن كل عضو هيئة تدريسية بلغ سن التقاعد (باختلاف درجته العلمية) يجوز التمديد له بشرط تفرغه لإعداد البحوث ونشرها في مجلات معتمدة، ما يحافظ على دخل عضو الهيئة التدريسية والأهم من ذلك يُسهم في رفع تصنيف الجامعات السورية.

وأضافت: من المعهود أن عضو الهيئة التدريسية تتراكم خبرته مع مرور الوقت بشرط استمراره في تطوير مهاراته العلمية والبحثية، وللأسف من سيشملهم التمديد قسم منهم لم ينشر أبحاثاً تخوله الترفع إلى مرتبة علمية أعلى ولا يتقن مهارات العصر في اللغة والكومبيوتر كشروط للترفع، كما أن قسماً آخر لا يرغب بالتمديد وبهذا سينعكس على جودة أدائه في حال إلزامه البقاء في الجامعة.

وتابعت: عادة في الجامعات التي تسعى إلى تحسين جودة التعليم فيها ورفع تصنيفها تتخلى عن عضو الهيئة التدريسية الذي لا يمارس نشاطاً بحثياً، واقترحت سيروب تعديل المادة 68 من قانون تنظيم الجامعات بحيث تضاف فقرة «يعين أعضاء الهيئة الفنية الحاصلون على درجة الدكتوراه، والقائمون على رأس عملهم في الجامعات والمؤسسات الحكومية الحاصلون على درجة الدكتوراه كأعضاء هيئة تدريسية من دون إعلان».

تساؤلات

وأوضحت أن أعضاء الهيئة الفنية يزاولون فعلياً مهام عضو الهيئة التدريسية نيابة عن أعضاء الهيئة التدريسية الكبار في السن، مقترحة الإعلان سنوياً عن مسابقة لتعيين أعضاء هيئة تدريسية، حيث تشير بيانات التعليم العالي أن عدد أعضاء الهيئة التدريسية انخفض بنسبة 20 بالمئة بين عامي 2011 و2020، ورغم هذا النقص الكبير، غير أنه لم يعلن إلا عن مسابقة واحدة فقط لتعيين أعضاء الهيئة التدريسية خلال السنوات العشر التي شابها الكثير من الأخطاء.

وأكدت سيروب أن الجامعات الحكومية في واقعها الراهن تلعب دور المنفّر بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية الحاليين، فضلاً عن عدم قدرتها على إقناع شريحة الشباب بالتعيين فيها، علما أن الإحصاءات تشير إلى أن الانخفاض الأكبر لدى فئة المدرّسين قارب ربع الأعداد، حيث انخفض عدد المدرسين بنسبة 23.4 بالمئة بين عامي 2011 و2020. والأرقام الأكبر لدى شريحة المعيدين التي بلغ فيها نسبة الانخفاض 26.84 بالمئة.

وختمت بالقول: إن تعديل المادة 111 من قانون تنظيم الجامعات بالشكل الذي يتم الحديث عنه، يشكل عامل خطورة على جودة التعليم في الجامعة أكثر من خطورة نقص المدرسين، وتساءلت: كيف يستمر السماح بالإعارة للجامعات الخاصة رغم النقص الكبير في أعداد الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية؟ وهل تسعى وزارة التعليم العالي إلى تأمين كوادر للجامعات الخاصة على حساب جودة التعليم في الجامعات الحكومية؟

550 ألف ليرة سنويا!

من جانبه قال الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور عصام التكروري: أنا من مؤيدي مشروع التمديد، شريطة أن تتم معالجة الأوضاع المادية للأساتذة.

وأكد أن الأستاذ في كلية الحقوق لا يتقاضى أجراً على الساعات التي تُفرض عليه فوق نصابه فرضاً، وهذه الساعات تتراوح ما بين 6 إلى 12 ساعة أسبوعياً، كما يُجبر الأستاذ الجامعي جبراً على التدريس مجاناً بماجستير التأهيل والتخصص ولا يتقاضى قرشاً واحداً من عائدات الرسوم التي يدفعها الطلبة، كما يجبر على تصحيح أول ألف ورقة من الأوراق الامتحانية مجاناً، ويتقاضى مبلغاً وقدره 45 ألف ل.س بعد سنتين أو ثلاث سنوات من إشرافه على رسالة الماجستير (بمعدل 1500 ل. س شهرياً) و90 ألف ليرة بعد ثلاث إلى خمس سنوات من إشرافه على رسالة الدكتوراه بمعدل (1700 ل.س شهرياً).

ولفت التكروري إلى أن الأستاذ الجامعي يتقاضى سنويا مبلغاً لا يتجاوز 550 ألف ل. س عن تدريس سنة كاملة في التعليم المفتوح (لمن

استطاع إليه سبيلاً)، ومعدل راتب الأستاذ الجامعي الشهري هو 220 ألف ليرة سورية بينما تصل كلفة وصوله إلى مكان التدريس إلى 300 ألف ليرة سورية إذا استخدم سيارته ببنزين مدعوم.

كما أن نسبة الاقتطاعات من رواتب الدكاترة العاملين في الجامعات الخاصة) تصل إلى 31 بالمئة من الراتب الشهري أي 31 ألف ليرة عن كل 100 ألف ل.س علماً أنه لا يوجد تاجر على وجه البسيطة يدفع هذه النسبة من الضرائب إلا الأستاذ الجامعي السوري صاحب الراتب الأسطوري البالغ 50 دولاراً شهري!

مؤتمر

وأكد التكروري الحاجة إلى مؤتمر يناقش أوضاع التعليم العالي في سورية ليس فقط فيما يتعلق بوضع الأستاذ الجامعي بل في نوعية التعليم الذي نقدمه لطلابنا، مضيفاً: فمثلاً هناك فائض في حملة الدكتوراه بالحقوق وجميعهم ينتظر فرصة للعمل، هذا الفائض بالمجمل لا يتقن أي لغة أجنبية على اعتبار أن اللغة وسيلة معرفية لتطوير البحث العلمي.

وأكدت مصادر في مجلس الشعب أن مشروع القانون سيناقش تحت القبة خلال الأسبوع القادم، بعد أن تمت مناقشته في لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي في المجلس.

وبينت المصادر أنه بالتزامن مع مشروع القانون سيتم العمل على تحسين رواتب أساتذة الجامعات، وفتح سقف الرواتب بنسب جيدة، من الممكن أن تصل إلى 3 أضعاف

https://syriandays.com/index.php?page=show_det&id=712

57

15 - التجارة الداخلية: 50 شركة تصفي أعمالها خلال ثلاثة أشهر

العالم سورية

كشف مدير الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي على إحصائية تفيد بأن هناك ما يزيد عن مئة شركة تم تأسيسها في الأشهر الثلاثة الماضية، وتم حل خمسين شركة في الفترة ذاتها.

وأوضح أن الرقم كبير قياساً بعدد الشركات المنحلة منذ بداية العام، والذي يبلغ 79 شركة، أي 75 بالمئة من مجمل العدد، فقط في آخر ثلاثة أشهر.

من جهته علق الخبير الاقتصادي الدكتور حسن حزوري الذي أوضح بداية أن الأسباب التي قد تدفع المستثمرين إلى حل شركاتهم أو نقل استثماراتهم خارج البلد متعددة، منها ارتفاع أسعار وتكاليف مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي، سواء كانت مستوردة أم منتجة محلياً، مما ينعكس على تكلفة المنتج النهائي، نتيجة عدم استقرار سعر الصرف.

وأضاف حزوري إن السياسات الحكومية، رغم أن شعارها المعلن هو دعم كل القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاعات الإنتاج، إلا أنها فعلياً أعطت أهمية كبيرة للقطاعات الريعية كالسياحة والتجارة على حساب قطاعات الإنتاج الحقيقي من صناعة وزراعة، بمعنى حولت الاقتصاد السوري من اقتصاد منتج إلى اقتصاد ريعي خدمي، وكانت قرارات تشجيع الزراعة والصناعة خجولة جداً، مقارنة بالقطاع السياحي على سبيل المثال، ويضاف إلى ذلك السياسات النقدية والمالية التي تحتاج

إلى إعادة نظر، بدءاً من سياسات مالية تفضل جباية الأموال أولاً على حساب رعاية الإنتاج، وانتهاءً بالسياسة النقدية التي فشلت فشلاً ذريعاً في ضبط التضخم وضبط سعر الصرف، نتيجة إجراءات مخالفة لبديهية القوانين الاقتصادية، وأثرت بشكل سلبي في الإنتاج من جهة وعلى مستوى حياة المواطن من جهة أخرى.

وأوضح حزوري أن غلاء أسعار القوى المحركة وخاصة الكهرباء بشكل كبير لا يمكن مقارنته حتى بالأسعار العالمية، ورغم الأسعار المرتفعة للكهرباء، نلاحظ عدم توفرها بشكل دائم ومنتظم، وذلك يؤدي إلى خسائر كبيرة لبعض الصناعات أثناء إعادة التشغيل أو الإقلاع أو الإحماء، كالصناعات البلاستيكية أو صناعات الزجاج وغيرها، وكذلك ارتفاع أسعار حوامل الطاقة الأخرى، كالمازوت والفيول، وعدم توفرهما بشكل منتظم، مع صعوبة الحصول عليهما من السوق السوداء، رغم الأسعار المضاعفة.

وشدد حزوري على أن النزيف اليومي للعمالة الفنية والماهرة وللموارد البشرية التخصصية، وعدم وجود أي خطة حكومية لإيقاف هذا النزيف الخطر الذي يعتبر خسارة أكبر من خسارة الموارد الطبيعية بسبب التدهور المستمر لمستوى المعيشة وعدم قدرة الصناعيين عن دفع رواتب مغرية تواكب التضخم المستمر، يجعل المنشآت الصناعية فارغة من الخبرات والكفاءات، وتعاني عجزاً في اليد العاملة، مما يؤدي إلى توقف خطوط إنتاج بأكملها، كما يحصل حالياً في العشرات من الشركات الصناعية والزراعية.

وبيّن حزوري أن عدم القدرة على تصريف الإنتاج ولو كان بالحدود الدنيا، نتيجة ضعف القدرة الشرائية للمواطن السوري، بسبب ضعف الدخل، أدى إلى ضعف الطلب حتى على منتجات بعض المنشآت الصناعية التي تعمل بطاقتها الدنيا، وعدم القدرة على التصدير، نتيجة تكاليف النقل الكبيرة عبر الشاحنات وكذلك الرسوم التي تفرض على كل ناقلة أثناء عبورها لبعض الدول سواء أكانت باتجاه الأردن ودول الخليج أم باتجاه العراق، وبذلك تفقد المنتجات السورية تنافسيتها في الأسواق المصدرة لها، يضاف إلى ذلك الخسائر الناتجة عن تعهد إعادة القطع، نتيجة تسعير سعر الصرف بأقل من سعره في السوق السوداء، الذي على أساسه تحسب التكاليف.

ومن الأسباب التي أدت إلى حل بعض الشركات وانسحاب المستثمرين حسب حزوري هي الإجراءات المعقدة في استخراج إجازات الاستيراد وفي تمويل المستوردات، من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى، وحصر التمويل بشركة صرافة واحدة معتمدة، وتأخر التمويل لفترات طويلة، مما يزيد من التكاليف على المستورد، وسياسة تجفيف السيولة وتقييد حركة تحويل الأموال بين المحافظات وتقييد حركة السحب اليومي من المصارف، والإجراءات غير الاقتصادية التي تجرّم التعامل بالقطع الأجنبي، وخاصةً بعد صدور المرسوم 3 و4 لعام 2020، اللذين يحتاجان إلى إعادة نظر، وإصدار مرسوم عفو مالي.

وأضاف حزوري إنه من الملاحظ أن معظم رجال الأعمال الذين يخرجون من السوق هم رجال أعمال ينتمون لقطاع الاقتصاد الحقيقي كالصناعي والزراعي أكثر من بقية القطاعات الخدمية كالسياحة أو

التجارة، وإن الإجراءات والقرارات الحكومية المتسرعة وغير المدروسة بشكل صحيح، لمعالجة الوضع الاقتصادي، أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي، وبالتالي انسحاب فئة ليس بالقليلة من رجال الأعمال من السوق السورية وإغلاق منشآتهم بشكل مؤقت أو دائم، أو عرضها للبيع أو تصفيتها، أو تركها تعمل بطاقتها الإنتاجية الدنيا.

وبين حزوري أنه وإضافة إلى ما سبق، هناك أسباب موضوعية خارجة عن إرادة الحكومة كالعقوبات الاقتصادية والنقدية، والظروف الدولية والإقليمية، والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي... إلخ، وظروف داخلية ناتجة عن الحرب وآثارها ونتائجها، من تدمير للبنية التحتية وفقدان للموارد الاقتصادية، وبقاء مساحة لا يستهان بها من أراضي الوطن، بثرواتها الطبيعية ومواردها، خارج سيطرة الحكومة ومحتلة من قوى إرهابية تحتاج إلى تحرير سواءً أكان بحل سياسي أم عسكري. https://alalamsyria.ir/news/28663

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***